الأمم المتحدة

A/78/PV.47

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والسبعون

الجلسة العامة 47

الجمعة، 8 كانون الأول/ديسمبر 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس . . . . . (ترينيداد وتوباغو)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة السيد باري رودريغيس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)، نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة 15/00.

البند 72 من جدول الأعمال (*تابع*)

تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

تقريرا الأمين العام (A/78/86 و A/78/369)

مذكرة من الأمانة العامة (A/78/632)

(أ) تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

تقارير الأمين العام (A/78/73 و A/78/360 و A/78/365)

مشاريع القرارات (A/78/L.17 و A/78/L.20 و A/78/L.21)

مشروعا التعديل (A/78/L.18 و A/78/L.19)

(ب) تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

مشروع قرار (A/78/L.22)

(ج) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

السيدة هايوفيشين (أوكرانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يؤيد وفد أوكرانيا البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/78/PV.46)، ويود أن يدلي ببعض الملاحظات بصفته الوطنية.

إن الوضع الإنساني في جميع أنحاء العالم لا يزداد إلا سوءاً، وتتزايد الاحتياجات الإنسانية تزايداً مطّرداً على نطاق عالمي. إن عمل الأمم المتحدة في توفير استجابة إنسانية فعالة وفي أوانها أمر حاسم في كل ركن من أركان العالم، من أفريقيا إلى الشرق الأوسط إلى بلدي أوكرانيا. والدعم الإنساني والإنمائي أمر بالغ الأهمية بالنسبة لأوكرانيا، لأن الاتحاد الروسي غزا دولتنا وشن حرباً شاملة بات المدنيون فيها أحد أهدافه المتعمدة. إن العدوان الروسي يسرق الجهود والموارد التي يمكن أن تكرّسها أوكرانيا ومنطقتنا للتصدي للتهديدات العالمية مثل

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

تغير المناخ وللاستجابة للاحتياجات الإنسانية للمدنيين الذين يعانون من النزاعات في جميع أنحاء العالم. ولكن بسبب حرب روسيا، تم اقتلاع 14,5 مليون أوكراني، أي ثلث السكان، من أماكنهم. ولا يزال ما يقرب من 3,7 مليوناً من مواطنينا نازحين داخل أوكرانيا، وما برح أكثر من 6,3 مليوناً يطلبون الأمان خارج البلد. وتشمل أهداف الهجمات أيضاً المباني المدنية والبنية التحتية للموانئ المدنية الأوكرانية ومرافق تخزين الحبوب. ويتعامل حوالي 6 ملايين شخص في أوكرانيا مع خطر الألغام. إننا في حاجة إلى دعم دولي لأعمال إزالة الألغام من حوالي 30 في المائة من أراضي أوكرانيا، أو 000 175 كيلومتر مربع.

ويشيد وفدنا بعمل فريق الأمم المتحدة الإنساني في الميدان في أوكرانيا، ويعرب عن امتنانه لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى على جهودها الفعالة والنشطة لمعالجة الأزمة الإنسانية القاسية. إننا ممتنّون للغاية لجميع الشركاء والمانحين في جميع أنحاء العالم على الدعم الذي قدموه لأوكرانيا.

يرتبط تنسيق المساعدة الإنسانية ارتباطاً وثيقاً بمسائل الأمن الغذائي التي تشكل شاغلاً ملحاً بشكل متزايد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة في ضمان الاحتياجات الأولية لملايين الناس في جميع أنحاء العالم الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية. أدى عدوان روسيا على أوكرانيا إلى تفاقم أزمة الغذاء العالمية. وانسحابها من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب واستخدام الإمدادات الغذائية العالمية كسلاح في الحرب تسبب في أضرار جسيمة. ولكن على الرغم من كل الصعوبات، ظلت أوكرانيا مورّداً عالمياً موثوقاً به للغذاء. وما فتئنا نتعاون تعاوناً وثيقاً مع برنامج الأغذية العالمي بشأن مبادرة الحبوب من أوكرانيا. وعقدنا القمة الدولية الثانية للحبوب الآتية من أوكرانيا في كييف أواخر الشهر الماضي. وكان الهدف الرئيسي هو توحيد الجهود لضمان الأمن الغذائي العالمي وتطوير طرق لوجستية بديلة لتصدير المنتجات الزراعية إلى البلدان المحتاجة. وشمل النطاق الإقليمي لمؤتمر القمة أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا وأفريقيا والشرق الأوسط. وقد بادرت أوكرانيا، بالتعاون مع شركائها، إلى إنشاء طرق بديلة للحفاظ على وصول إمدادات السلع الحيوية إلى الأسواق العالمية، وستواصل بذل الجهود لتحقيق تلك الغاية. وحتى الآن، اجتازت 200 سفينة وأكثر من 7 ملايين طن من الحبوب والسلع الأخرى الممر الإنساني الأوكراني في البحر الأسود.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً التزام أوكرانيا الكامل ودعمها لجميع الجهود الرامية إلى تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث التي تقدمها الأمم المتحدة ودولها الأعضاء وجميع الأطراف المعنية.

السيد العلماء (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، يسعدنا أن نشارك في مناقشة البند 72 من جدول الأعمال، وهو بند هام. حيث تعد مسألة تقديم المساعدات الإنسانية للشعوب المتضررة والمنكوبة أولوية قصوى لدولة الإمارات العربية المتحدة. ونرى أن التجديد السنوي لمشروع قرار اليوم (A/78/L.20) يعد خطوة بالغة الأهمية لضمان أن توائم استجابتنا الدولية الطبيعة المتغيرة للأزمات والاحتياجات الإنسانية المتنامية حول العالم، والتي بلغت مستويات غير مسبوقة.

فحين بدأت الجمعية العامة مناقشتها بشأن المسائل الإنسانية لأول مرة، لم يكن تغير المناخ، على سبيل المثال، أحد العوامل التي تفاقم الاحتياجات الإنسانية كما هو الحال اليوم. واستجابة لهذه التطورات، افتتحت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أول مركز إنساني يسلّط الضوء على الأزمات الإنسانية الناجمة عن تغير المناخ وحجم الخسائر التي ستترتب في حال الفشل في التصدي لهذه الظاهرة، وكذلك تأثيرها المجحف وغير المتناسب على أفقر شعوب العالم رغم أنها الأقل إسهاماً في تغيير المناخ.

كما أننا نشهد في الوقت الراهن توجيه العديد من الدعوات إلى الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ للاستجابة للأوضاع المتعلقة بالمناخ، إلى جانب آليات التمويل والاستجابة التي أنشئت خصيصاً

لمعالجة هذه الأوضاع. إن هذه الجهود جميعها تجسد أهمية ما نقوم به في هذه القاعة اليوم من حيث دعمنا للصندوق المركزي الذي يعدّ أكبر آلية وضعت في تاريخ البشرية لتقديم المساعدات الإنسانية. فتمكينه من مواصلة العمل وتوسيع نطاق جهوده ضروري للاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل.

وبينما تظل جهودنا الإغاثية ضرورية للتعامل مع الأزمات الإنسانية حول العالم، تؤكد الدلائل على أن الالتزام بالقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك تيسير إيصال المساعدات الإنسانية، يعدّ السبيل الرئيسي للحد من الاحتياجات الإنسانية ومعالجتها. ولهذا من الضروري أن يستمر المجتمع الدولي وقادته في دعوة جميع الأطراف المتنازعة حول العالم للامتثال للقانون الدولي الإنساني، بما يشمل منع استهداف المدنيين والتهجير القسري للسكان، وحماية المرافق والطواقم الإنسانية، والسماح بدخول وإيصال المساعدات الإنسانية إلى كافة المتضررين والمحتاجين.

ورغم ذلك، وبعد مرور حوالي شهرين منذ بدء الحرب على غزة، بات ملحّاً أن نتساءل إن كانت هذه الدعوات موجهة للجميع أم إنه يجري الكيل بمكيالين في هذه المسائل، بحيث تتمتع بعض الدول بالحصانة رغم انتهاكها للقانون الدولي الإنساني. فمع قصف إسرائيل المستشفيات والمدارس ومرافق الأمم المتحدة في غزة، ومنع المساعدات الإنسانية وفرض قيود عليها، وتهجير السكان قسرياً وإجبارهم على ترك منازلهم في مناطق لا تحتوي على أي مكان آمن، ليس بوسعنا إلا أن نتساءل عن مدى التزام العالم بإنسانيتنا المشتركة ومدى صلاحية هذه المبادئ السامية. إن موقف دولة الإمارات العربية المتحدة حول هذه المسألة واضح. فالفظائع التي يتعرّض لها قطاع غزة تجسد ضرورة مطالبة جميع الأطراف، مهما بلغ حجمها أو قوتها، بأن تلتزم بالقانون الدولي الإنساني. وهذا ما تعتمد عليه اليوم حياة الشعب الفلسطيني الشقيق. وعلينا كمجتمع دولي أن نقف بجانب الشعب الفلسطيني في وجه ما يتعرض له من معاناة غير مسبوقة، وألا نترك مجالاً لوقوع شعوب أخرى في هذه الظروف الناجمة عن عدم الالتزام بالقانون الدولي الإنساني.

إن الدور الذي يقوم به الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ أصبح أهم من أي وقت مضى، خاصة في ظل الاحتياجات الإنسانية الهائلة الناجمة عن الحرب على غزة والتي تتطلب التمويل الكافي. غير أن التمويل، على الرغم من أهميته، لا يمكنه أن يخفف معاناة الشعب الفلسطيني دون إجراء تعديلات كبيرة في آليات إدخال المساعدات الإنسانية لضمان وصول الدعم الإنساني لأولئك الذين هم في أمس الحاجة لتلقيه في جميع أنحاء قطاع غزة بحيث يتم ذلك على نحو آمن وعاجل ودون أية عراقيل.

ومن جانبها، فقد حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة على تكثيف دعمها للشعب الفلسطيني الشقيق، خاصة خلال الشهرين الماضيين. حيث قمنا بإنشاء مستشفى ميداني في قطاع غزة، واستضفنا العديد من الجرحى الأطفال ومرضى السرطان في مستشفيات الدولة، إلى جانب تيسير جسر جوي لنقل المساعدات إلى غزة، ودعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وإطلاق حملة شعبية لدعم المتضررين من الحرب.

ختاماً، تؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة على مواصلة التزامها الثابت بدعم الشعوب المتضررة والمنكوبة في جميع أنحاء العالم دون تمييز. فما يحرّك جهودنا الإنسانية هو حرصنا على مساعدة المحتاجين أينما وجدوا، وفقاً لما تمليه الضرورات الإنسانية.

السيدة لي كوك تينغ (بروني دار السلام) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد بروني دار السلام البيان الذي أدلت به إندونيسيا باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/78/PV.46).

في البداية، تنضم بروني دار السلام إلى الآخرين في الإعراب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره الشامل (A/78/73)، الذي يحدد الجهود الرامية إلى تعزيز التنسيق والاستجابة الإنسانيين، بينما يسلّط الضوء أيضاً على التحديات التي تشكلها المخاطر الأمنية العالمية المتزايدة التي لا يمكن التنبؤ بها على المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث. ونعرب عن تقديرنا وثنائنا على جهود مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات

الصلة على عملها في إيصال المساعدة الإنسانية إلى الشعوب في جميع أنحاء العالم.

قدرت الأمم المتحدة تقديراً أولياً أن 339 مليون شخص على مستوى العالم سيحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والحماية في عام 2023. ومع ذلك، كان الرقم بحلول منتصف العام قد تجاوز التوقعات، حيث وصل إلى 363 مليون فرد. ومع استمرار النزاع في الشرق الأوسط، بات من المرجح أن يكون العدد أعلى الآن، مع عدم وجود علامات على خفوته. وفي ذلك السياق، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط رئيسية.

أولاً، هناك حاجة ملحة إلى تعزيز حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، بما في ذلك منح إمكانية الوصول الآمن ودون عوائق إلى من يحتاجون إلى الحماية والمساعدة. وينبغي أن تكون المبادئ الإنسانية أساساً لاستجابتنا الإنسانية. ويزيد من تعزيزها التأييد السليم للقانون الدولي الإنساني الذي ينبغي التمسك به واحترامه بحزم. إن ضمان سلامة ورفاه جميع المدنيين في النزاعات المسلحة، ولا سيما الضعفاء كالمسنين والأطفال، أمر أساسي لصون السلام والأمن، حيث أنهم ما زالوا يتحملون وطأة غير متناسبة من آثار العنف التي شوهدت في النزاعات المسلحة. فالأطفال، على سبيل المثال، يشكلون حوالي 40 في المائة ممن أزهقت أرواحهم في النزاع الأخير في غزة. لذا فإن التقيد بمبادئ القانون الدولي الإنساني أمر بالغ الأهمية للحفاظ على حقوق وسلامة الأفراد الأكثر مسالمة في مجتمعاتنا، ومن الأهمية بمكان محاسبة أولئك الذين ينتهكون تلك القواعد.

ثانياً، نعرب عن بالغ قلقنا إزاء الإحصاءات المفزعة بشأن العنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي والاتجار بالبشر والممارسات الضارة. لطالما اعترفت الأمم المتحدة بأن استخدام العنف الجنسي كسلاح حرب مسألة تتطلب اهتماماً عاجلاً وخاصاً، وفي وقت سابق من هذا العام، سلطت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع الضوء على أن النساء والفتيات يمثلن 94 في المائة من حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع البالغ عددها 455 2 التي تحققت منها الأمم المتحدة والمرتكبة في عام 2022. وقد ألحقت الزيادة الكبيرة في هذا العنف آثاراً مدمرة بالأفراد والمجتمعات على حد سواء. لذلك ننضم إلى دعوة الأمين العام لزيادة القدرة والبرمجة من أجل التقليل إلى أدنى حد من مخاطر الحماية التي يواجهها السكان المتضررون، وتعزيز البيئة الوقائية، وتعزيز سلامة وكرامة الأشخاص المتضررين، في جملة أمور.

وأخيراً، ولكن بالتأكيد ليس آخراً، هناك حاجة ملحة إلى تعزيز سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة الذين يعرضون حياتهم للخطر بشجاعة من أجل سلامة الآخرين. وتنضم بروني دار السلام إلى الأمم المتحدة في الحداد على خسارة أكثر من 100 من العاملين في المجال الإنساني الذين أزهقت أرواحهم في أعمال العنف الأخيرة في الشرق الأوسط. ونحن نعترف بالتضحيات التي قدمها أولئك الذين أزهقت أرواحهم وأسرهم وأحبائهم. تلك التضحية يقدمها جميع العاملين في المجال الإنساني والطبي الذين يواجهون في الواقع مخاطر شخصية كبيرة، ليس على سلامتهم البدنية ورفاههم فحسب، بل على صحتهم العقلية ورفاههم النفسي الاجتماعي أيضاً. ويؤكد تفانيهم ونكرانهم للذات على الأهمية الملحة لتعزيز تدابير الحماية وأنظمة الدعم لأولئك الموجودين في الخطوط الأمامية للجهود الإنسانية، وهو أمر ضروري لضمان تمكنهم من تأدية أدوارهم لحماية أرواح المدنيين بأكبر قدر ممكن من الفعالية والأمان. وعلى وجه الخصوص، ندين الاستهداف المتعمد لهؤلاء الأفراد والهجمات التي شنت ضدهم. لا تؤثر هذه الهجمات على رفاه وأمن هؤلاء الموظفين فحسب، بل تعوق أيضاً قدرتهم على أداء عملهم الذي تشتد الحاجة إليه بأمان وفعالية، وتقيد وصولهم إلى مناطق النزاع، وتؤثر على إيصال الأغذية والإمدادات والمعدات التي تشتد الحاجة إليها. لذلك ننضم إلى الآخرين في حثّ الدول الأعضاء على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان سلامة وأمن هؤلاء الموظفين.

وبما أن العالم يشهد أكبر عدد من النزاعات منذ الحرب العالمية الثانية، فمن السهل جداً في بعض الأحيان أن يفقد حساسيته وينسى

الوجوه الإنسانية ذاتها للحرب. تتضامن بروني دار السلام مع المتضررين من الأزمات الإنسانية في جميع أنحاء العالم، وتسلم بأنه لا يمكن لأي بلد بمفرده أن يتصدى لهذه التحديات بمعزل عن غيره. وعلى هذا النحو، نكرر التزامنا بالجهود التعاونية التي تدعو إلى استجابة إنسانية منسقة وقائمة على المبادئ وفي الوقت المناسب للتخفيف من معاناة المحتاجين.

السيدة ديم لابيل (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أغتنم الفرصة التي تتيحها هذه الجلسة لأذكر بأولويات فرنسا فيما يتعلق بالمسائل الإنسانية. لم تكن الاحتياجات أكبر مما هي عليه الآن، ويجب أن نستجيب للتحديات المتزايدة التعقيد والأزمات التي طال أمدها في جميع أنحاء العالم. وقد سجلت أرقام قياسية قاتمة هذا العام، حيث يعتمد أكثر من 366 مليون شخص على المساعدات الإنسانية في 69 دولة. وإزاء خلفية من الأزمات المتصاعدة، من الضروري أن نتفق على مبادئ أساسية. لا يمكننا أن نذعن لانهيار القانون الدولي الإنساني. ولا بد من التقيد بالقانون الدولي الإنساني، ولا سيما مبادئ التمييز والتناسب والإنسانية والحياد. وهناك التزام بحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، وضمان الوصول الكامل والآمن ودون عوائق إلى المساعدة الإنسانية، وعلاج الجرحى بغض النظر عن جنسيتهم، وضمان حياد وحرمة الموظفين والمرافق الصحية.

وفي غزة، احترام القانون الدولي الإنساني أمر ملزم لجميع الأطراف. وتكرر فرنسا دعوتها إلى هدنة إنسانية فورية ودائمة أخرى، ينبغي أن تؤدي إلى وقف دائم لإطلاق النار. ذلك شرط أساسي لإيصال المزيد من المعونة الإنسانية إلى السكان المدنيين في غزة، وكذلك لاستعادة الأفق السياسي. وستظل فرنسا ملتزمة بذلك، عقب المؤتمر الإنساني الدولي للسكان المدنيين في غزة، الذي عقد في 9 تشرين الثاني/نوفمبر في باريس، واجتماع المتابعة له الذي عقد في 6 كانون الأول/ديسمبر.

لا يمكننا أن نتسامح مع الهجمات على المنشآت الإنسانية والقوافل الإنسانية والعاملين في مجال المعونة أنفسهم. وفي هذا العام، شجبنا الخسائر غير المقبولة في غزة والسودان وأوكرانيا. وسواء كان العاملون في المجال الإنساني والطبي معينين دولياً أو محلياً، وسواء كانوا تابعين للأمم المتحدة أو لحركة الصليب الأحمر أو المنظمات غير الحكومية، فإنهم يجب أن يتلقوا الاحترام والحماية. وتشيد فرنسا بجميع العمال الذين دفعوا أغلى ثمن لرغبتهم في إنقاذ الأرواح.

تضررت أوروبا بشدة، مع العدوان الروسي على أوكرانيا، من أكبر أزمة إنسانية في القارة منذ الحرب العالمية الثانية. وتستعد أوكرانيا لدخول شتاء ثان من الحرب، بينما لا تتردد روسيا في استهداف البنية التحتية المدنية عمداً، ولا سيما البنية التحتية للطاقة.

وتعزى حالة الطوارئ الإنسانية أيضاً إلى تغير المناخ. في أعقاب المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، نعلم أن الكوارث الطبيعية تؤدي إلى حالات أزمات، كما كان الحال مع العاصفة دانيال في ليبيا، أو الجفاف غير المسبوق في القرن الأفريقي.

ويجب علينا أيضاً أن نستجيب لاحتياجات ملايين الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والتغذوي، أو حتى المجاعة. ومع نزوح أكثر من 108 ملايين شخص في جميع أنحاء العالم، نشيد بالالتزام الدؤوب لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين عشية المنتدى العالمي للاجئين الذي تتشرف فرنسا بالمشاركة في تنظيمه.

إن التحديات الإنسانية هائلة في الوقت الحاضر. ومن الحيوي دعم عمل دوائر العمل الإنساني من خلال مشاريع القرارات التي سنعتمدها اليوم، مع الحفاظ على توافق الآراء الدولي بشأن الأطر المعيارية الرئيسية للأمم المتحدة للعمل الإنساني، بروح من تعددية الأطراف الفعالة. ويجب علينا أيضاً أن نكفل بشكل جماعي حصول الجهات الفاعلة الإنسانية على الموارد الكافية للاستجابة لحجم هذه الأزمات، وندعو المجتمع الدولي بأسره إلى اتخاذ إجراء.

وستواصل فرنسا زيادة مساعداتها الإنسانية، بهدف تقديم بليون يورو من المساعدات الإنسانية في عام 2025. ولا تزال فرنسا معبأة

بالكامل وتستعد لتجديد التزامها باستراتيجية إنسانية جديدة ستقدّم خلال مؤتمرنا الإنساني الوطني الذي سيعقد في 19 كانون الأول/ديسمبر في باريس.

السيدة سماعي (الجزائر): بداية نود أن نتقدم بالشكر الجزيل للسيد الأمين العام على تقاريره المقدمة تحت البند محل النقاش اليوم، ونحيط علماً بالتوصيات الواردة فيها. كما نشكر مقدمي مشاريع القرارات على جهودهم المبذولة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن قرارات تعتبر دستور عمل للمنظمات الإغاثية في جميع أنحاء العالم، والتي تجتهد على مدار الساعة من أجل تقديم العون وإغاثة الضعفاء والمتضررين، لا سيما في مناطق النزاعات. في هذا السياق، لا يسعنا إلا أن نقف موقف احترام وعرفان أمام العاملين في المجال الإنساني، وأن نترحّم على أرواح من قضوا منهم وهم يقومون بعملهم النبيل.

بينما نقف اليوم عند مفترق طرق في سياق إنساني يزداد تعقيداً وخطراً، يتحتم على الدول أن تتحد في جهد جماعي فعال وملائم لتخفيف معاناة الملايين في جميع أنحاء العالم. فالتحديات غير المسبوقة التي تمثلها النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية والأوبئة وأزمات النزوح كلها تتطلب استجابة دولية سريعة وشاملة. هذا الوضع المأساوي الذي تبرزه التقارير الأممية وتقارير المنظمات الإغاثية يوضح بما لا يدع مجالاً للشك الحاجة إلى تعاون دولي أوسع وأكثر فعالية. على العالم أن يتجاوز الخلافات السياسية ويعمل بتعاون وثيق لتطوير وتنفيذ حلول مستدامة للأزمات الإنسانية المتعاقبة. ذلك أن التعاون الدولي يجب أن يتجاوز الجهود الفورية ليشمل استراتيجيات طويلة الأمد لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام وتحقيق التنمية المستدامة، ولا يمكننا أن نمهّد الطريق نحو عالم أكثر استقراراً ورفاهية إلا من خلال التصدي للأسباب الجذرية للأزمات الإنسانية.

إن الجزائر ثابتة في التزامها بالتضامن العالمي والمبادئ الإنسانية. وتواصل، وفقاً لإمكانياتها، تأدية دور حيوي في تقديم الدعم الأساسي للمحتاجين في أوقات الأزمات، لا سيما في جوارها الجغرافي القريب. هذا الدور الذي ينبع من شعور عميق بالمسؤولية والتعاطف مع المتضررين. كما يمتدّ دعم الجزائر للمساعدة الإنسانية إلى ما هو أبعد من الجهود الفورية حيث نسهم، من خلال الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية، في بلورة وتنفيذ خطط طويلة الأمد تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للأزمات وتعزيز التنمية المستدامة وبناء القدرة على الصمود في المناطق الهشة. وبذلك تساهم الجزائر لا في رفاهية السكان المتأثرين مباشرة بالأزمات الإنسانية فحسب، ولكن أيضاً في خلق مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً.

لا يمكن الحديث عن الشؤون الإنسانية دون الحديث عن العاملين في المجال الإنساني، وهم أشخاص وقفوا أنفسهم لخدمة الآخرين وتقديم العون للمحتاجين. فأقل ما يمكننا أن نقدمه لهم هو ضمان الدعم والحماية. إن حماية العاملين في المجال الإنساني أمر بالغ الأهمية، وفقاً لمبادئ القانون الدولي والقيم التي تقوم عليها الأمم المتحدة. في هذا الصدد، نعرب عن قلقنا العميق وحزننا الشديد إزاء الخسارة المأساوية لطواقم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في قطاع غزة نتيجة الاعتداء الهمجي الجاري على الشعب الفلسطيني الأعزل. إن فقدان أزيد من 130 موظفاً في الأونروا لا يمثل مأساة إنسانية مدمرة وحسب، ولكنه يشكل أيضاً تهديداً خطيراً لقدرة الوكالة على الوفاء بالتزاماتها وتقديم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين في هذا الظرف العصيب.

حيث ندين بشدة أعمال العنف التي تستهدف العاملين في المجال الإنساني ونطالب بإجراء تحقيق فوري ونزيه في الظروف المحيطة بهذه الحوادث. كما نشدد على ضرورة احترام مبادئ القانون الدولي الإنساني، لكون الهجمات المتعمدة على العاملين في المجال الإنساني تقوّض أسس الإنسانية وتعيق تقديم المساعدة الحيوية إلى أولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها.

لا يمكن أن نختم بياننا دون التطرّق إلى الوضع المأساوي في الأراضي الفلسطينية. حيث يواجه الفلسطينيون، لا سيما في قطاع غزة، وضعاً إنسانياً كارثياً بسبب الحصار المستمر منذ حوالي 17 سنة، والاعتداء الحالي غير المسبوق في حدته ووحشيته والذي

يستهدف كل أوجه الحياة ويجعل إمكانية العيش في غزة شبه مستحيلة. إن حجم المعاناة الإنسانية في غزة لا يُصدّق. والمدنيون، لا سيما النساء والأطفال، هم من يدفعون الثمن الأعلى دماً ومعاناة في ظل قصف همجي لا يفرّق بين أحد وحصار مطبق يحول بينهم وبين أبسط ضروريات الحياة، كالماء والغذاء والكهرباء. ففي غزة، يموت الأطفال والنساء بالقصف، ويموت الأطفال الخدّج اختناقاً لانعدام الكهرباء، في مشهدٍ مأساوي يخاطب الضمير الإنساني ووجدان العالم بأسره.

لذا نجدد دعمنا لمطلب السيد الأمين العام بضرورة إعلان وقف فوري لإطلاق النار، حتى تتمكن المجموعة الدولية من توفير الإمدادات الطبية والغذاء والمياه النظيفة اللازمة لحياة السكان في قطاع غزة. من دون وقف لإطلاق النار لا يمكن الحديث عن تسهيل أو زيادة حجم المساعدات الإنسانية.

في الختام، نؤكد على أن الأوضاع الإنسانية المأساوية في العديد من مناطق العالم تستدعي تضامناً أكبر من قبل المجتمع الدولي، وفقاً لمبدأ المسؤولية المشتركة للمحافظة على كرامة ورفاه جميع الأفراد بغض النظر عن ظروفهم. لا بدّ للمجتمع الدولي من ضمان احترام القانون واعتماد مساعدة إنسانية فعّالة تكون محركاً لعالم أكثر رحمة وعدالة.

السيد القادري (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر رئيس الجمعية العامة على تنظيم هذه الجلسة السنوية الهامة. وتشيد المملكة المغربية بجهود وقيادة الأمين العام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وهيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة على عملها المتفاني والتزامها المستمر بتحسين العمل الإنساني والمساعدة. وتشيد المملكة المغربية أيضاً بميسري مشاريع القرارات المعروضة اليوم، وتؤكد من جديد التزامها المستمر بالإسهام في جهود الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني لتعزيز تنسيق المساعدة المقدمة إلى السكان المستضعفين في جميع أنحاء العالم، وفقاً لمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال، وفي ظل الاحترام الكامل لأحكام القانون الدولي الإنساني.

أولا، وصفت التقارير الجديدة للأمين العام عام 2022 بأنه عام شديد القسوة من الناحية الإنسانية، في حين أن الوضع في عام 2023 استمر في التدهور على عدد من المستويات، لا سيما من حيث تمويل المساعدات الإنسانية. وبالفعل، يشهد التقرير العالمي للعمل الإنساني لعام 2023 على زيادة في الاحتياجات الإنسانية الطارئة تصل إلى 55,5 مليون دولار، في حين أن معدل التعافي بالكاد وصل إلى 32 في المائة. وكان المعدل المسجل لنفس الفترة من عام 2022 هو 37 في المائة.

ثانيا، فيما يتعلق بأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، يواجه عام 2023 خطر أن يصبح مهلكا للغاية للعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. فأعمال العنف والاختطاف تتزايد من حيث العدد والتعقيد، ومعدل الوفيات غير مقبول. وللأسف، يضاف إلى ذلك مقتل أكثر من 130 من العاملين في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في غزة. وتشيد المملكة المغربية بالعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية الذين فقدوا أرواحهم أثناء قيامهم بعملهم النبيل المتمثل في تقديم الدعم والمساعدة في الميدان. ونشدد على ضرورة أن تتمكن الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني من الاضطلاع بمهمتها بأمان تام ومن دون عوائق. ولذلك، تؤيد المملكة المغربية مشروع القرار المقدم اليوم (A/78/L.17) الذي من سيزيد من تعزيز إطار حماية أولئك العاملين، بينما ينشئ قدرا أكبر من المرونة التشغيلية والميدانية في إدارة أعمالهم اليومية.

ثالثا، فيما يتعلق بالكوارث الطبيعية وتغير المناخ، شكل العدد المتنامي للكوارث ضغطا على قدرة منظومة الأمم المتحدة على الاستجابة وهو يعوق تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. ولا تزال عواقب جائحة مرض فيروس كورونا تؤثر على الاستقرار الاقتصادي والأسواق، ولا سيما في البلدان النامية. ويمثل تغير المناخ تهديدا وجوديا لمئات الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة. إن النزوح بسبب تغير المناخ حقيقة واقعة ويمكن أن يزداد سوءا في المستقبل،

الأمر الذي يهدد السلم والأمن الدوليين. ويجب علينا أن نحشد جهودنا على وجه السرعة، في مواجهة الاضطرابات التي يشهدها كوكبنا، للتخفيف من الآثار المدمرة لتغير المناخ وزيادة الاستثمار في النهج الاستباقي وتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030 بإنشاء آليات للإنذار المبكر وشراكات خضراء وبرامج تجريبية في مجال تكييف الزراعة مع تغير المناخ.

وفي 8 أيلول/سبتمبر 2023، ضرب المملكة المغربية زلزال أسفر عن مقتل أكثر من 3 000 شخص، إلى جانب الجرحى، وألحق أضرارا بالبنية التحتية المحلية في المناطق المحيطة بالزلزال. ووجه صاحب الجلالة محمد السادس فورا بحشد كل الموارد المتاحة لفرق البحث والإنقاذ في وقت قياسي ومن أجل دعم الذين يواجهون صعوبات. وعلاوة على ذلك، وعملا بالتوجيهات الملكية، وُضع برنامج لإعادة إعمار المناطق المتضررة من الزلزال وتحسينها بشكل عام، ويجري تنفيذه حاليا، بميزانية إجمالية مؤقتة تبلغ 12 بليون دولار على مدى خمس سنوات.

وتجدد المملكة المغربية، التي يرأس عاهلها جلالة الملك محمد السادس، لجنة القدس التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، الإعراب عن قلقها البالغ وسخطها العميق إزاء تزايد الأعمال العسكرية وتدهور الحالة الإنسانية في غزة، مما أدى إلى مقتل الآلاف من النساء والأطفال وخلف عشرات الآلاف بلا مأوى أو مفقودين. كما تتعرض أماكن العبادة والمستشفيات ومخيمات اللاجئين للقصف، مع تشريد قسري جماعي للفلسطينيين.

وتعيد المملكة المغربية التأكيد على أن جميع هذه الأعمال التصعيدية من قبل إسرائيل تتعارض مع القانون الدولي الإنساني، وتعيد التأكيد على ضرورة وضع حد للعدوان العسكري من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار يمكن التحقق منه وضمان حماية المدنيين وضمان استمرار إيصال المساعدات الإنسانية الكافية إلى سكان غزة وتحديد أفق سياسي للقضية الفلسطينية بهدف إحياء حل الدولتين. وفي ذلك الصدد، نعيد تأكيد دعمنا الثابت لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة، مع القدس الشرقية عاصمة لها، على أساس حدود حزيران/يونيه 1967، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل. وفي سياق الأزمة الراهنة، أرسلت وكالة بيت مال القدس الشريف – تنفيذا لتعليمات صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس – مساهمات كبيرة إلى المستشفيات والمؤسسات الاجتماعية الرئيسية التي تتعامل مع الحالات الطبية والاجتماعية الطارئة الناجمة عن الوضع في غزة. كما قدمت المملكة المغربية، بتوجيهات ملكية سامية، مساعدات إنسانية للشعب الفلسطيني في أعقاب الأزمة في غزة.

وظل المغرب يلتزم دائما بدعم العمل الإنساني للأمم المتحدة وهيئاتها من خلال تقديم مساعدة مالية منتظمة وطوعية للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، بالإضافة إلى المزيد من التبرعات للوكالات الإنسانية الأخرى. ويواصل تعزيز جهوده الرامية إلى التخفيف من حدة الأزمات الإنسانية من خلال مساهماته في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتنظيم مبادرات إقليمية مثل مؤتمر قمة العمل الأفريقي من أجل المشاركة في النهوض القاري في عام 2016، الذي عقد على هامش مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 2016، وأدى إلى مبادرة تكيف الزراعة الأفريقية مع تغير المناخ وإنشاء ثلاث لجان أفريقية معنية بالمناخ – لمنطقة الساحل وحوض الكونغو والدول الجزرية.

وفي الختام، أود أن أعيد التأكيد على دعم المغرب لمشاريع القرارات الإنسانية المقدمة هنا اليوم، وأهمية مضاعفة جهودنا لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

السيد تون (ميانمار) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أشكر الأمين العام على تقاريره المستفيضة والمتبصرة في إطار هذا البند من جدول الأعمال. ترحب ميانمار بالتطورات الأخيرة في العمليات الإنسانية والتنسيق، لا سيما فيما يتعلق بالمساءلة أمام السكان المتضررين وجهود التوطين وأطر العمل الاستباقي ونموذج جديد لتنسيق النقد.

لا تزال البيئة الأمنية والسياسية العالمية هشة ومحفوفة بالمخاطر بسبب تصاعد التوترات بين الدول، وتزايد النزاعات والانقلابات

العسكرية والعنف في جميع أنحاء العالم. وفي الوقت نفسه، يعيث تأثير تغير المناخ والأوبئة فسادا في جميع أنحاء العالم. وقد تسببت الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان في النزوح القسري لملايين المدنيين وارتفع عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والحماية من 274 مليون إلى 348 مليون طوال عام 2022. ويؤكد إرهاق النظام الإنساني أهمية الحشد المستدام للموارد وتعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية. وفي ذلك الصدد، تردد ميانمار توصيات الأمين العام بشأن تعبئة الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ وخطط الاستجابة الإنسانية وتنفيذ مبادرة الإنذار المبكر للجميع ودعم الشراكات الشاملة بين الأطراف الفاعلة المحلية.

وإذ نركز على تعزيز وتنسيق التدابير الرامية إلى زيادة المساعدة، يجب ألا يغيب عن بالنا التصدي للدوافع الكامنة العديدة للكوارث الطبيعية والكوارث التي يسببها الإنسان. ففي بلدي، ميانمار، تسببت محاولة الانقلاب العسكري غير القانونية والفظائع التي ارتكبها واستراتيجيته المتمثلة في "التخفيضات الأربعة" في تشريد جماعي للمدنيين من جميع أنحاء البلد إلى جيراننا. ونشكر الدول المجاورة على استضافة بعض أبناء شعبنا وتقديم المساعدة لهم. ففي المجموع، شرد أكثر من مليوني نسمة. ويعاني أكثر من 15 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي. وارتفع عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية من مليون شخص قبل الانقلاب غير القانوني في شباط/فبراير 2021 إلى أكثر من 18 مليون في عام 2023. وفي الوقت نفسه، لا تزال خطة الاستجابة الإنسانية البالغة 887 مليون دولار تعاني من نقص حاد في التمويل. وأحث الدول الأعضاء والمانحين الدوليين على مواصلة ضخ الأموال لمساعدة المحتاجين.

ولئن كانت تعبئة الموارد أمرا بالغ الأهمية، فإننا نرى أنه يجب إيلاء اهتمام مماثل لطريقة المساعدة الإنسانية لضمان تغطيتها الفعالة في ميانمار. وفي ذلك الصدد، أود أن أسلط الضوء على المعايير الأربعة التالية بشأن إيجاد أفضل قناة ممكنة للمعونة.

النقطة الأولى تتعلق بإمكانية الوصول. فإمكانية الوصول الكامل ومن دون عوائق شرط أساسي لإيصال المعونة إلى أمس الناس حاجة والمناطق التي يصعب الوصول إليها. وبالإضافة إلى عدم وجود سيطرة مستقرة على غالبية البلد، يفرض الجيش عمدا حواجز إدارية وقيودا على السفر لتأخير ومنع الوصول إلى الأشخاص المحتاجين للمساعدة.

وتتعلق النقطة الثانية بالثقة والقبول، وهما من أسس المساعدة الإنسانية الفعالة. تفتقر الطغمة العسكرية إلى الشعبية والشرعية على حد سواء في البلد، وأي شكل من أشكال المساعدات يأتي عبر القناة العسكرية سيكون محدودا من حيث النطاق والقدرة. وستساعد الشفافية على بناء الثقة بين المانحين والجهات الفاعلة المحلية والمتلقين. وفي ظل هذه الظروف، من الضروري الاستفادة بأقصى قدر ممكن من الفعالية من الجهات الفاعلة المحلية التي يثق بها المتلقون. وأحث المجتمع الدولي على العمل مع حكومة الوحدة الوطنية ومنظمات المقاومة الإثنية والجهات الفاعلة المحلية.

وتتعلق النقطة الثالثة بالحياد. فيجب أن يتبع تقديم المعونة مبادئ الإنسانية والحياد والشفافية. ويعمل الجيش على استخدام المساعدات كسلاح من أجل النفوذ السياسي ويحجب بشكل منهجي المساعدات المنقذة للحياة، بما في ذلك في الآونة الأخيرة بمنع تسليم المساعدات إلى الناجين من إعصار موكا في ولاية راخين.

وتتعلق النقطة الرابعة بالحماية. فيجب حماية العاملين في مجال المعونة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، وفقا للقانون الدولي الإنساني. والجيش يعامل الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بوصفهم معارضين سياسيين بترهيبهم واعتقالهم وقتلهم بسبب تقديمهم المساعدات من دون تمييز. ولذلك، فإن تقديم المساعدة الإنسانية من خلال الشبكات المجتمعية والقنوات العابرة للحدود من قبل الجهات الفاعلة المحلية في المناطق المتأثرة بالنزاع يظل أفضل طريقة ممكنة في حالة مثل حالة ميانمار في الوقت الحاضر.

فالجهات الفاعلة المحلية تتمتع بإمكانية الوصول والثقة والقبول من المجتمع، الأمر الذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من تقديم استجابة

إنسانية مناسبة من حيث السياق وفعالة. ونشيد بشجاعة وتفاني وإبداع متطوعينا المحليين والإثنيين والمجتمعيين في جهودهم لتقديم المعونة المنقذة للحياة للفئات الضعيفة والمحتاجين. وأحث المنظمات الدولية والبلدان المانحة على اعتماد نهج أكثر مرونة وتوفير المزيد من التمويل لمجموعات المعونة المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون التوطين متمحورا حول المجتمع، مبنيا على الإصغاء إلى احتياجات ومعارف الناس في الميدان وضمان مشاركتهم مشاركة نشطة. وفي ذلك السياق، تعمل حكومة الوحدة الوطنية ولجنة تنسيق عمليات الطوارئ مباشرة مع الجهات الفاعلة المحلية والسكان في الميدان لحماية المدنيين وتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة والخدمات الصحية والاتصالات والإمدادات في حالات الطوارئ. وندعو الجهات الفاعلة الدولية إلى التعاون مع اللجنة حتى لا تترك أحدا خلف الركب وتقدم المساعدة الغوثية للمجتمع الضعيف في ميانمار.

وفي الختام، من المتوقع أن يزداد تدهور الحالة الإنسانية في ميانمار مع تكثيف الجيش هجماته العشوائية على المدنيين والقرى. فيجب على المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير استباقية لمعالجة السبب الجذري للنزاع ودعم شعب ميانمار في تصميمه على القضاء على الدكتاتورية العسكرية واستعادة الديمقراطية وبناء وحدة ديمقراطية فيدرالية.

السيد العجمي (الكويت): السيد الرئيس، نقف اليوم على مفترق طرق. فالأزمات التي يواجهها العالم والناتجة عن النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وتغير المناخ تتسبب في معاناة هائلة للشعوب المتضررة، الأمر الذي يجعل هذه الشعوب في أمس الحاجة إلى المساعدات الإنسانية والإغاثة، ما يتطلب تنسيق الجهود الدولية لتوجيه وإيصال المساعدات الدولية إلى المحتاجين بأسرع ما يمكن، وذلك للتخفيف من معاناتهم.

إن ثقافة العمل الإنساني مترسخة في المجتمع الكويتي – الذي لا يدخر جهدا لمساعدة المحتاجين والانخراط في الأعمال الخيرية – منذ القدم. إذ أصبحت هذه القيم جزءا لا يتجزأ من ثقافة الشعب الكويتي وترجمت لاحقا في دستور دولة الكويت الذي ينص في مقدمته على إيمان دولة الكويت بخدمة السلام العالمي والحضارة الإنسانية. فلطالما اضطلع بلدي بدور رائد في العمل الإنساني على المستويين المحلي والدولي. وعلى الرغم من صغر مساحة دولة الكويت، فإن المساعدات الإنسانية التي قدمتها طالت جميع المحتاجين حول العالم، بغض النظر عن العرق أو الدين أو اللغة.

حرصت دولة الكويت عبر السنين على مد يد العون لمساعدة الدول والشعوب وإغاثتهم أثناء الأزمات من خلال تقديم المساعدات الإغاثية الإنسانية العاجلة في حالات الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة. وعلاوة على تلك المساعدات العاجلة، يقدم بلدي دعما تنمويا للدول من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، الذي أنشئ منذ بداية ستينات القرن الماضي لمد جسور الصداقة والتعاون والإخاء بين دولة الكويت وبقية دول العالم والمساهمة في تحسين سبل العيش وتحقيق التقدم والازدهار للدول والشعوب، وذلك من خلال تقديم قروض ميسرة ومنح ومساعدات فنية لمؤسسات التنمية الإقليمية والدولية. حيث ساهمت تلك القروض في تمويل العديد من المشاريع التنموية، من ضمنها مشاريع بنى تحتية ومؤسسات تعليمية ومراكز صحية، إلى جانب مساهمات الصندوق الريادية في مجالات الأمن الغذائي والطاقة المتجددة ومجالات أخرى من شأنها الحد من آثار أزمة التغير المناخي والتكيف معها.

وعلى الصعيد متعدد الأطراف، تعد دولة الكويت من أكبر المانحين للمؤسسات الإنسانية الدولية. كما يساهم بلدي بشكل فعال في العديد من المبادرات الإنسانية الإقليمية والدولية، وذلك إيمانا منه بأهمية تنسيق الجهود الإغاثية والإنسانية الدولية لضمان وصولها إلى المحتاجين بشكل عاجل.

عادة ما تشكل الأزمات والكوارث الطبيعية العائق الأكبر أمام عملية إيصال المساعدات الإنسانية والإغاثية إلى المحتاجين، ولكننا اليوم نشهد أمرا مغايرا تماما. فتلك العوامل ليست العوائق أمام إيصال المساعدات الإغاثية لقطاع غزة، وإنما قوات الاحتلال الإسرائيلي هي

التي تعيق عملية إيصال المساعدات إلى من هم في أمس الحاجة إليها في القطاع. وهي ذات القوات التي تسببت، وما زالت تتسبب، في هذه الكارثة الإنسانية من الأساس، وذلك من خلال استمرارها في ارتكاب أبشع أنواع الجرائم والمجازر والجرائم ضد الإنسانية بحق المدنيين العزل من الشعب الفلسطيني الشقيق، والتي طالت حتى المستشفيات والمدارس ودور العبادة، منتهكة بذلك جميع والأعراف والمواثيق الدولية بل انتهكت حتى الفطرة الإنسانية السليمة. فاليوم، تدخل هذه الحرب على الإنسانية شهرها الثالث ومع قدوم فصل الشتاء، يصبح المدنيون الأبرياء ممن نجا من الغارات الإسرائيلية التي راح ضحيتها أكثر من 17 000 قتيل، غالبيتهم من النساء والأطفال، عرضة للبرد القارس والجوع والعطش.

وفي هذا الصدد، نشيد بقيام الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش بالاحتجاج بالمادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة للفت انتباه مجلس الأمن إلى الحالة في قطاع غزة، التي تهدد الأمن والسلم الدوليين، وذلك نتيجة للهجمات الإسرائيلية الغاشمة على الشعب الفلسطيني الأعزل والتي لا تمنع إيصال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة فحسب، وإنما تهدد حياة العاملين في مجال الإغاثة، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة.

يدرك الشعب الكويتي جيدا معاناة الشعوب جراء احتلال أراضيها. كما يعول بلدي على المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة لوضع حد لجرائم الحرب والمجازر التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني الشقيق. فرفقا بقلوب أحرقتها نيران الحرب وأجساد أهلكها النزوح والتهجير والاضطهاد وأطفال يذوقون ويلات الحرب. فلتقم هذه المنظومة بالاضطلاع بمسؤولياتها الأساسية واتخاذ ما يلزم من إجراءات لوضع حد لهذه الأزمة الإنسانية وحفظ الأمن والسلم الدوليين، الأمر الذي يستوجب ردع هذه السلطات المحتلة عن استمرارها في الانتهاكات الصارخة والجرائم التي ترتكبها بحق الشعب الفلسطيني وبحق الإنسانية حتى يسود السلام في منطقة الشرق الأوسط وحول العالم. فالسلام يبدأ عند انتهاء الاحتلال.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيدة أبو شاويش (فلسطين) (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل أن أبدأ بياني، أود أن أعرب عن أسفنا العميق، من أن مجلس الأمن صوت للتو واستُخدم حق النقض ضد مشروع قرار (S/2023/970) يدعو إلى وقف إطلاق النار في غزة.

إذ أخاطب الجمعية العامة اليوم، يتعرض الأطفال في غزة للقتل والإصابة والتشويه والتيتيم والدفن أحياء تحت أنقاض منازلهم، إذ ترتكب جرائم وفظائع لا توصف ضد الشعب الفلسطيني.

في هذه اللحظة المحورية من تاريخ البشرية، لا ينظر مواطنو العالم إلى الأمم المتحدة بوصفها مؤسسة دولية، بل بوصفها صوت الضمير الجمعي للبشرية. لقد أصبحت توقعاتهم وواجباتنا والتزاماتنا واضحة وملحوظة بجلاء. وذلك لأن الأمم المتحدة، قبل أكثر من 78 عاما، أنشئت كمنارة إنسانية، ومحفزة للتغيير في عالم مزقته ويلات الحرب – مصدر للأمل في السلام والاستقرار والرخاء لجميع شعوب العالم. وبعد كل هذه العقود، أصبح التزام المجتمع الدولي بدعم وتنفيذ مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة أكثر أهمية من أي وقت مضى. فبلايين الأرواح البشرية في عالمنا تعتمد عليه، وبالنسبة للملايين هذه مسألة وجودية. هذه هي محنة الشعب الفلسطيني، الذي يتحمل هذه الأيام واحدا من أحلك الفصول في تاريخه، وما هو بالتأكيد أحد أحلك الفصول بالنسبة للمجتمع الدولي منذ إنشاء المنظمة.

إن كفاح الشعب الفلسطيني المطول من أجل حقوقه غير القابلة للتصرف والعدالة والحرية يجعله المسألة الأطول أمدا في جدول أعمال الأمم المتحدة ويجعل من الضروري أكثر من أي وقت مضى تحقيق – أخيرا – المبادئ والمثل العليا التي أسست عليها الأمم المتحدة لضمان مستقبل أفضل للبشرية جمعاء، والأهم من ذلك، للأجيال القادمة. وبعيدا عن كونه مجرد يوم احتفال بذكرى، يجب أن يعطى اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الذي احتفل به الأسبوع الماضي، معنى ملموسا، مع استهداف التضامن تخفيف محنة شعبنا ومساعدته على إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف.

يمكن للمرء أن يقول إنه لا توجد كلمات لوصف الفظائع التي يتعذر استيعابها ومدى المعاناة الإنسانية التي يواجهها شعبنا اليوم في قطاع غزة، حيث تحفر مقابر جماعية لجثث لا يمكن التعرف على هوياتها في جميع أنحاء أرضنا للآلاف من ضحايا حرب إسرائيل الإجرامية ضد شعبنا، التي تسببت في الكثير من الوفيات والدمار والخراب. ولهذا السبب احتج الأمين العام بالمادة 99 من الميثاق – لأنه لا يمكن للعالم أن يظل مشلولا في مواجهة هذه القسوة واللاإنسانية، التي تدمر كل شيء في الأفق فيما أقر الكثيرون بأنه ليس كارثة إنسانية فحسب، بل يرقى إلى اعتداء إبادة جماعية صارخ على الشعب الفلسطيني. لقد تكلمنا في هذه القاعة عن النكبة المستمرة ضد شعبنا، وعن مصدر معاناته وعن سبب استمرار هذا الظلم الجسيم. وناشدنا المجتمع الدولي، ليس فقط الاعتراف بالنكبة، بل العمل على إنهائها وتحقيق العدالة والسلام لشعبنا، الذي بدونه لا يمكنه إعمال أي من حقوقه الإنسانية وإمكاناته البشرية الكاملة.

لقد استمرت النكبة كل يوم منذ عام 1948، وفي غضون شهرين فقط، تم اقتلاع ما يقرب من مليوني نسمة من شعبنا من ديارهم وتشريدهم قسرا. وقتل أكثر من 000 17 – غالبيتهم الساحقة من النساء والأطفال، مع إشارة بعض التقديرات إلى أنهم يمثلون أكثر من 70 في المائة من الضحايا. وأصيب أكثر من 000 45 شخص، ولا يزال الآلاف مدفونين تحت الأنقاض، حيث قصفت منازل وبلدات وأحياء بأكملها وتحولت إلى غبار. هذه ليست مجرد أرقام، بل أناس لهم أسماء وعائلات وقصص وأحلام يستحقون أن يُحزن عليهم ويدفنون بكرامة – أمة بأكملها حرمت من حقوقها، أمة بأكملها تدمر، أمة بأكملها تواجه الإبادة. تظل فلسطين أطول أزمة لاجئين في التاريخ الحديث، ويواجه شعبنا اليوم أكبر نزوح قسري منذ النكبة أمام أعين العالم. وتظل فلسطين أطول أزمة إنسانية في التاريخ الحديث، حيث أنتهك القانون الدولي الإنساني وديس عليه على مدى 75 عاما. وتظل فلسطين الاختبار الحاسم للتاريخ الحديث، حيث يلطخ تقاعس البشرية في مواجهة الكارثة الإنسانية في غزة ضميرنا الجمعي.

يقول أهلنا في غزة أن "حماية المدنيين" تعبير لا يريدون سماعه بعد الآن. إنهم بحاجة إلى أفعال، لا إلى أقوال فقط. ومن غير المعقول أنه في القرن الحادي والعشرين، حيث يصبح العالم أكثر ترابطا كل دقيقة ويوثق كل شيء كل ساعة، تقصف المدارس والمستشفيات باستمرار ويقتل موظفو الأمم المتحدة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والمسعفون والصحفيون عمدا ويتضور الأطفال والنساء والرجال جوعا ويذبحون تحت ستار "الدفاع عن النفس"، في انتهاك لكل سيادة قانون وكل معيار من معايير اللياقة الإنسانية. لن يساعد أي قدر من المساعدة في العالم أهلنا إذا لم يعيشوا ليشهدوا يوما آخر. يجب أن تنتهي هذه المذبحة. يجب أن تكون تلك نقطة البداية لأي تفكير في كيفية تخفيف المعاناة التي لا يمكن تصورها، وكيف نتعافى، وكيف نعتقد أنه يمكن أن يكون هناك يوم آخر وسيكون.

وإذ نجتمع للنظر في الأهمية القصوى للمساعدة الإنسانية والإنمائية وضرورتها المطلقة، أجدد امتناننا الصادق للمجتمع الإنساني الذي يساعد الشعب الفلسطيني على مدى عقود وفي هذه الأيام من الأزمات غير المسبوقة. وفي ذلك الصدد، لا بد لي من الإعراب عن حزننا لمقتل 130 موظفا من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) خلال الشهرين الماضيين، إلى جانب الأطباء والممرضين والعاملين في المجال الطبي، الذين قدموا أرواحهم باسم الإنسانية، والصحفيين الشجعان، الذين قتل 60 منهم حتى الآن في غزة وهم يحاولون فضح الظلم الجسيم من خلال عدساتهم وأقلامهم. الحقيقة هي أول ضحايا الحرب، كما يقول المثل.

نجدد اليوم امتناننا العميق لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها لدورها الإنساني الحاسم في فلسطين، ولا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي تمثل شريان الحياة للاجئين الفلسطينيين، وكذلك لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الصحة

العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة). كما نعرب عن تقديرنا العميق للدول والمنظمات التي قدمت دعما سخيا ورحيما للشعب الفلسطيني، اعترافا بمحنته ولكن أيضا بحقوقه وإنسانيته.

وبينما نكنّ امتناناً عميقاً للدعم المقدم للشعب الفلسطيني، فإن الاستجابة الإنسانية وحدها لقضية فلسطين لا يمكنها أبداً أن تحل محل نهج حقوق الإنسان بشأن نضال شعبنا وقضيته النبيلة. لقد أسهمت المساعدات الدولية في التخفيف من وطأةِ ما عاناه الشعب الفلسطيني منذ سنين عديدة، بيد أن هذا العدوانَ الأخير الوحشي على شعبِنا قد قوض تلك المساعدات بشدة، إنْ لم يكن قد أتى عليها. وكما خلص إليه التقرير الذي أعده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية:

”لا يمكن الاستعاضة عن حق الشعب الفلسطيني في التنمية وتقرير المصير وفي إقامة دولته بمساعدات إنسانية واقتصادية، وإن كانت ضرورية لفترة مؤقتة.“ (A/78/303، الفقرة 53)

فلا يمكن للتنمية وتقرير المصير أن يتعايشا مع الاحتلال والاستعمار والفصل العنصري والإبادة الجماعية. إن شعبنا يدخر في أعماقه إمكانات كامنة لم تستغل بعد، والتي لو تحررت من قيود الاحتلال لغيرت ملامح المستقبل للأجيال القادمة.

وكما ذكرت في العام الماضي، فإن الشعب الفلسطيني لا يطلب أكثر مما تتمتع به الدول الأخرى الممثلة في هذه القاعة. كما أنه لن يقبل بأقل من ذلك. يعتز الشعب الفلسطيني بتاريخ عريق يجسد قيمنا وإمكاناتنا الكامنة، بما في ذلك في قطاعِ غزة، الذي ظل على مر آلاف السنين همزة وصل تربط فلسطين بالعالم. قبل خمسة وسبعين عاما خلت، كان برتقال يافا الفلسطيني يصدر إلى عواصم أوروبا من غزة، وكان الصابون العتيق الذي عبق بأريجِ التاريخ يجوب عواصم العالم العربي. وحتى يومنا هذا، لا يزال زيت الزيتون العريق الذي ننتجه يصل إلى كل بقعة من المعمورة. ورغم كل الصعاب، فإن شعبنا – وإن كان يصارع من أجل البقاء في غزة وسائر أرجاء فلسطين المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، ويرزح تحت نير نظام استعماري وقائم على الفصل العنصري وغير قانوني، ورغم أن ملايين منه لا يزالون يقبعون في المنفى كلاجئين – إلا أنه ظل صامدا وأبيا لا يستكين في سعيه لتحقيق حقوقه، بما فيها حقه في تقرير المصير والحرية، وذلك أساس رفاهه واستقراره وتنميته من أجل الوصول إلى سلام وأمن منصفين في منطقتنا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وجمعياته الوطنية، السيدة أولتمان.

السيدة أولتمان (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وجمعياته الوطنية) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسرني أن أخاطب الجمعية العامة بالنيابة عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وجمعياته الوطنية البالغ عددها 192 جمعية.

نشكر الأمين العام على تقاريره المقدمة في إطار البند 72 من جدول الأعمال بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث.

تجتمع الجمعية العامة سنويا للنظر في الأزمات الإنسانية الراهنة، وللتداول بشأن سبل تعزيزِ قدرتنا على الوقاية من التحديات المستقبلية والاستعداد لمواجهتِها والتصدي لها على نحو أفضل. لكن هذا العام تنوء الكلمات وتتعثر العبارات عن وصف هول ما آلت إليه الأزمات الإنسانية الراهنة. تمر البشرية بواحدة من أحلكِ لحظاتها، إذ تزداد الأزمات حدة وتفاقما وتسييسا في كل المناطق – من كوارث مناخية وطبيعية إلى طوارئ صحية وأوضاع هشة وحالات نزاع. وتزهق الارواح البريئة وتدمر سبل العيش وتتحول المنازل والمدارس والمستشفيات إلى أطلال وركام. إن تخاذلنا الجماعي اليوم يفرض ثمنا باهظا وغير مقبول على الناس والأسر والمجتمعات في شتى أنحاء العالم.

وباعتبارنا عاملين في مجال الأنشطة الإنسانية، تبذل شبكة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر قصارى جهدها لاستباق هذه الاحتياجات الإنسانية الملحة والاستجابة لها. تعمل جمعياتنا الوطنية وشبكة متطوعينا البالغ عددهم 16.5 مليون فرد في مجتمعاتهم المحلية وغالبا ما يكونون أول من يهب للعمل في خضم الأزمات، بما في ذلك تقييم أرصدة مخزنة مسبقا وإجلاء وإنقاذ الأفراد والأسر وتقديم الخدمات الطبية الأساسية. إنهم مثقلون بالأعباء ويعانون من شح التمويل لكنهم مع ذلك لا يكفون عن العطاء.

وللأسف، مع تصاعد التوترات وتسييس المساعدة الإنسانية، بات المجال أمام العمل الإنساني القائم على المبادئ، لا سيما الحياد، واحترام القانون الدولي الإنساني، يواجه تحديات جمة. نحن لا ننحاز إلى أي طرف. ونقدم المساعدة إلى جميع المحتاجين. لا توجد تراتبية للمعاناة الإنسانية، ويجب على الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى أن تبادر على وجه السرعة إلى احترام العمل الإنساني القائم على المبادئ والقانون الدولي الإنساني سعيا إلى إنقاذ الأرواح وصونها.

وفي الوقت الذي ننعى فيه فقدان العاملين في المجال الإنساني كل عام، فإن هذا العام قد شهد رحيل العديد من موظفي ومتطوعي العمل الإنساني، بمن فيهم أفراد من حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر. إننا إذ نطالب بالوصول الحيوي إلى المناطق المتضررة لأداء مهامنا، فإن موظفينا ومتطوعينا، بمن فيهم الطواقم الطبية، يجب أن يتمتعوا بالحماية مهما كلف الأمر وألا يكونوا عرضة للهجمات.

ثمة أزمة أخرى تلوح في الأفق، وندرك أن وقعها لن يكون متساويًا على الجميع. في الغالب يكون الأفراد والمجتمعات الأضعف والأصعب في الوصول إليهم هم الأشد تضرراً وتأثراً. وعلى الرغم من إحراز بعض أوجه التقدم، لا تزال حكومات كثيرة غير مستعدة لمواجهة كارثتها القادمة. والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر على استعداد لدعم وضع السياسات والبرامج التي تتوقع الكوارث وتعمل استباقا لحدوثها للحد من المخاطر وإنقاذ الأرواح والحد من الاحتياجات الإنسانية الشاملة.

أولا، ما فتئ الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وجمعياتنا الوطنية، في إطار دوره المساند للسلطات العامة في الميدان الإنساني، يعملون مع الحكومات لأكثر من 20 عاما في مجال الإدارة الفعالة لمخاطر الكوارث. وفي حين أنه لا تتشابه كارثة أو أزمة مع أخرى، إلا أن قوانين الكوارث تشكل أساسًا مهمًا. فهي تحدد الأدوار والمسؤوليات وآليات التنسيق قبل الأزمات وخلالها وبعد وضع حد لها. وفي ذلك الصدد، يؤيد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بقوة وضع معاهدة تستند إلى مشاريع المواد المتعلقة بحماية الأشخاص في حالات الكوارث التي أعدتها لجنة القانون الدولي. فلا شيء أصدق من أن القوانين والسياسات والخطط الوطنية والإقليمية المتعلقة بالكوارث تتسم بأهمية حاسمة. ويمكن للمعاهدة أن توفر درجة من اليقين بشأن المساعدة التي يمكن أن تتوقعها الحكومات من الحكومات الأخرى والمنظمات الإنسانية في أعقاب وقوع كارثة وأن توضح التدابير التي ينبغي اتخاذها لتيسير هذه المساعدة الخارجية ولتخفيف العبء عن كاهل السلطات المحلية وحماية الأرواح.

ثانيا، قامت شبكة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، من خلال منصتها العالمية لبناء القدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ، بتكثيف الاستثمارات في مجال التكيف مع تغير المناخ في 100 بلد، وذلك عبر الاستثمار في برامج الإنذار المبكر والعمل المبكر، بما في ذلك الإجراءات الاستباقية والحلول القائمة على الطبيعة وأنظمة الحماية الاجتماعية. ووفقا للمركز العالمي للتكيف، فإن الإنذار المبكر – حتى لو كان قبل 24 ساعة فقط من وقوع الخطر – ينقذ الأرواح ويمكن أن يقلل الأضرار الناجمة بنسبة 30 في المائة. وعلى هذا النحو، يسر الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر أن يكون جزءا من شراكات جديدة وشراكات تهدف إلى تحقيق التحوُّل تشمل، مبادرة الأمين العام المتعلقة بالإنذار المبكر للجميع وبرنامج الماء في صميم العمل المناخي، والتي تستثمر في بناء القدرات المحلية لأنظمة الإنذار المبكر والعمل المبكر.

وأخيرا، يعمل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر مع الحكومات والقطاع الخاص لتوسيع نطاق صندوق

الاستجابة للكوارث والطوارئ التابع للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر مع إضافة آلية تأمين مبتكرة. في السنوات التي تشهد مخاطر استثنائية، ستوفر آلية التأمين هذه طبقة تمويل احتياطية ضرورية تسمح للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بمواصلة توزيع الأموال على البلدان والمجتمعات قبل وقوع الكارثة وبعدها.

وفي الختام، يدرك الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر أنه، من خلال الشراكة والتضامن، يمكننا تصحيح مسارنا وتدارك تقاعسنا وتجاوز هذه الأوقات الحالكة. ويدعو الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الحكومات إلى احترام العمل الإنساني القائم على المبادئ والاستثمار في القوانين والسياسات والخطط التي تحول دون وقوع الأزمة القادمة وتستعد لها.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقِبة عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

السيدة كورتوا (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) (*تكلمت بالإنكليزية*): نجتمع هذا العام في وقت يشهد تحديات إنسانية كبيرة، والنزاع المسلح في صميم تلك التحديات. ينتشر آلاف من زملائنا في مختلف السياقات حول العالم للوصول إلى المحتاجين والدفاع عن مبدأ الإنسانية. وتعد المساعدات الإنسانية التي تقدمها المنظمات الإنسانية المحايدة ضرورة أساسية للتخفيف من المعاناة في النزاع المسلح. وهذا العام، أود أن أسلط الضوء على ثلاث قضايا مهمة ما زالت تؤثر على عملياتنا.

أولا، إن الامتثال للقانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة ليس اختياريا. وقد سمعنا دولا عديدة تردده ذلك ذلك كأولوية سياسية. ومن الضروري الآن جعلها أولوية تشغيلية. يسعى القانون الدولي الإنساني إلى الحد من العواقب الإنسانية الناجمة عن النزاعات المسلحة. إن الاحترام الأفضل للقانون الدولي الإنساني ينطوي على التأكد من عدم استهداف المدنيين مباشرة والحد من الخسائر في الأرواح والأضرار التي تلحق بالبنية التحتية المدنية. ويعني أيضا حظر الاعتداء العنيف على الحياة والسلامة البدنية وأخذ الرهائن وارتكاب أي أفعال تنتهك الكرامة الشخصية. وقد لا يُشترط في هذه الالتزامات سلوك أحد الأطراف.

ويجب احترام القانون الدولي الإنساني في جميع الظروف، حتى لو انتهكه الخصم. فتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني يؤدي أيضا إلى نتائج إنسانية أفضل، ويحد من معاناة جميع الأطراف، ويحفظ مسارا لما بعد انتهاء النزاع. عندما يبالغ في خطاب نزع الصفة الإنسانية عن السكان المدنيين من الجانب المعادي، نلحظ آثارا إنسانية جسيمةً ومخاطرَ طويلة الأجل. وتعرّض حملات المعلومات المضللة والمغلوطة ضد الجهات الفاعلة الإنسانية الذين يحاولون تقديم المساعدة والذين يحتاجون إلى تلك المساعدة لخطر مباشر. وفي ضوء العواقب الخطيرة الناجمة عن لغة تنزع الإنسانية في الصراعات المسلحة، نحث الجهات الفاعلة السياسية والعسكرية على عدم اللجوء إلى هذه الممارسات أو تأييدها. وتؤدي الدول الأعضاء دوراً حاسمًا في الحفاظ على الحيز الإنساني، ونطلب دعمها لضمان الحفاظ عليه، حتى في أكثر الأزمات استقطابا.

ثانيًا، يجب علينا ضمان إمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية، لا سيما في المناطق الحضرية. وما فتئت لجنة الصليب الأحمر الدولية تقوم بالعمل الإنساني المحايد والنزيه والمستقل منذ عام 1863–160 عامًا. وفي عام 1992، اعتمدت الجمعية العامة القرار 182/46، الذي يحدد طرق عمل مماثلة للأمم المتحدة والشركاء المنفذين التابعين لها. وتعد هذه الآليات أساسية لكسب ثقة أطراف أي نزاع مسلح. يجب تقديم المساعدة على أساس الاحتياج فقط. ولا يجوز للأطراف المتحاربة رفض وصول المنظمات الإنسانية المحايدة وموظفيها بشكل غير قانوني، بما في ذلك الخبراء القادرين على إصلاح الخدمات والبنى التحتية الأساسية. واليوم نحن نضيع وقتا ثمينا في المفاوضات آليات وطرائق الاستجابات الإنسانية، لكن الحاجة تصبح أشد إلحاحًا عندما تصبح الأزمات أكثر حدة، ولذلك يصبح الوصول الفوري أكثر أهمية. إن احترام القانون الدولي الإنساني يعني ضمان تقديم المساعدة الإنسانية للسكان المدنيين. وأطراف النزاع

هي المسؤولة في المقام الأول عن تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان في المناطق الخاضعة لسيطرتها. لكن حيثما لا تستطع ذلك، يجب أن تتمكن المنظمات الإنسانية المحايدة من القيام بعملها، بما في ذلك طوال الأعمال العدائية وليس فقط عند توقف. وبدون الوصول الفوري، ستصبح العواقب الإنسانية أفدح وأصعب في التصدي لها.

وبموجب القانون الدولي الإنساني، يجب حماية المدنيين والأعيان المدنية من الهجوم المباشر، بما في ذلك في البيئات الحضرية. عندما يُتوقع أن تسبب هجمة على هدف عسكري خسائر مدنية أكبر من المكاسب العسكرية المتوقعة، يجب تعليقها أو إلغاؤها. ويجب على أطراف النزاع المسلح بذل كل ما في وسعها للتقليل إلى أدنى حد من الأضرار المدنية. ومن الضروري في هذا الصدد، تنفيذ الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، الذي وقعته 83 دولة، من أجل إحداث تغيير في سلوك الحرب، ونطلب من الدول الأعضاء التي لم توقعه النظر في ذلك. ومن الضروري أيضا أكثر من أي وقت مضى أن تبذل الدول ذات النفوذ ما في وسعها لضمان احترام أفضل من جانب شركائها وحلفائها في الوفاء بالتزاماتها باحترام اتفاقيات جنيف وضمان احترامها.

ثالثا، يجب أن نفهم حدود العمل الإنساني. فالعمل الإنساني حيوي، لكنه لا يمكن أن يكون الحل الوحيد. ونشجع الجهات الفاعلة السياسية إلى المشاركة في إرساء مسارات سياسية ستضمن الحياة الكريمة والتنمية لشعوبها. وبدون ذلك التعاون، سرعان ما تصل الاستجابات الإنسانية إلى حدودها. أبرزنا منذ ثلاث سنوات حقيقة استمرارنا في أضخم عشر عمليات نضطلع بها لفترة بلغ متوسطها 36 عاما. ولذلك، فإننا نشجع أيضا الجهات الفاعلة السياسية والإنمائية على منع انتكاسات التنمية، لا سيما عند وقوع أزمة، وإيجاد سبيل للعمل والاستمرار فيه في البيئات الهشة. فلا يمكن للعاملين في المجال الإنساني وحدهم ضمان تلبية احتياجات السكان المتضررين من النزاع وإعادة بناء حياتهم على المدى الطويل. ولا بد من الحفاظ على الخدمات العامة الأساسية وأنظمة البلدان برمتها، مهما كانت الظروف. ونظراً لاستمرار النزاعات في أن تمتد لفترة أطول وتؤثر على مجموعة متنوعة من البلدان، يجب تسخير موارد وقدرات النظام الإغاثي بأكمله من أجل توفير استجابات منظمة أوسع نطاقًا للاحتياجات بالغة التعقيد في الأزمات. هذا أمر إنساني ضروري للسكان المتضررين يتطلب إجراءات من مختلف الجهات الفاعلة وفي المقام الأول التزامًا سياسيًا من الدول.

حان الوقت لمضاعفة الجهود الدبلوماسية لوضع قيمنا الإنسانية المشتركة في صميم التعاون الدولي. فتعددية الأطراف مهمة. ويكتسي القانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية أهمية أيضا. ومن خلال العمل الجماعي المتجدد سنحافظ على إنسانيتنا المشتركة ونحدث فرقا في حياة الملايين من المتضررين من النزاعات المسلحة وغيرها من حالات الطوارئ الإنسانية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند. نشرع الآن في النظر في مشاريع القرارات A/78/L.17 وA/78/L.20 وA/78/L.21 وA/78/L.22 ومشروعي التعديلين A/78/L.18 و A/78/L.19.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أتناول مقدمي مشاريع الإضافيين للمقترحات الستة، واحدا تلو الآخر.

أولا، فيما يتعلق بمشروع القرار A/78/L.17، أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية أيضاً إلى قائمة مقدمي مشروع القرار A/78/L.17 – ألبانيا، أندورا، بالاو، البرازيل، بنغلاديش، البوسنة والهرسك، بيرو، تايلند، تركيا، تيمور – ليشتي، الجمهورية الدومينيكية، دولة فلسطين، السلفادور، فانواتو، فيجي، فييت نام، كولومبيا، المكسيك، هندوراس.

ومشروع التعديل A/78/L.18 هو التعديل الأول من التعديلين اللذين اقترحهما الوفد الروسي. ومشروع التعديل A/78/L.19 هو التعديل الثاني من مشروعي التعديل اللذين اقترحهما الوفد الروسي.

وإذ ننتقل إلى مشروع القرار A/78/L.20، مشروع القرار الجامع، فمنذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة A/78/L.20، انضمت البلدان التالية إلى مقدميه: إكوادور، أندورا، إندونيسيا، أوغندا، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، البرازيل، بنغلاديش، تايلند، تركيا، تونس، تيمور – ليشتي، الجزائر، جزر سليمان، زامبيا، السلفادور، فانواتو، فييت نام، كولومبيا، مدغشقر، ملديف، المملكة العربية السعودية، موناكو.

وإذ أنتقل إلى مشروع القرار A/78/L.21، بشأن الكوارث الطبيعية، فمنذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة A/78/L.21، انضمت البلدان التالية إلى مقدميه: الاتحاد الروسي، أرمينيا، إسبانيا، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أيرلندا، آيسلندا، بالاو، البرتغال، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، توفالو، الجبل الأسود، جمهورية مولدوفا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفينيا، السويد، سويسرا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، مقدونيا الشمالية، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان

وأخيرا، ننتقل إلى مشروع القرار A/78/L.22، بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، فمنذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة A/78/L.22، انضمت البلدان التالية إلى مقدميه: الأردن، أستراليا، ألبانيا، أندورا، آيسلندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، الجبل الأسود، جمهورية كوريا، سان مارينو، سلوفاكيا، سويسرا، ليختنشتاين، مقدونيا الشمالية، موناكو، النرويج، نيوزيلندا، اليابان، اليونان

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): يرجى من الوفود الراغبة في الإدلاء ببيان تعليلا للتصويت قبل التصويت على أي مقترح في إطار هذا البند من جدول الأعمال أن تفعل ذلك الآن، في بيان واحد. وبعد البت فيها جميعا، ستتاح الفرصة للإدلاء ببيانات تعليلا للتصويت بعد التصويت على أي من المقترحات أو جميعها.

وقبل أن أعطي الكلمة لتعليل التصويت قبل إجراء التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر مدتها على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة خيمينيز دي لا هوز (إسبانيا) (*تكلمت بالإسبانية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

يأسف الاتحاد الأوروبي لقرار الاتحاد الروسي بتقديم تعديلات على الفقرة 33 من ديباجة مشروع القرار A/78/L.17 والفقرة الثامنة من منطوقه. إنه مشروع قرار إنساني ويعتمد تقليديا بتوافق الآراء، مما يعني أن الجميع هنا في القاعة يوافقون على النص النهائي. ونعتقد أن الاتحاد الأوروبي أدار عملية التفاوض على مشروع القرار بطريقة شفافة ونزيهة، مما سمح لكل دولة عضو بالدفاع عن موقفها أمام العضوية الأوسع للأمم المتحدة. وفيما يتعلق بهاتين الفقرتين، كان هناك اتفاق واسع النطاق فيما بين الوفود على العودة إلى الصياغة المتفق عليها سابقا، كما هو الحال في الممارسة الراسخة في القرارات الإنسانية عندما يكون هناك خلاف.

إن حماية موظفي الأمم المتحدة العاملين في المجال الإنساني التزام بموجب القانون الدولي الإنساني. ويطالب التعديلان بحذف الإشارات الوحيدة إلى جرائم الحرب والمحكمة الجنائية الدولية في النص. ومن شأن حذف الموضوعين أن يشكل انتكاسة في ضمان المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني ومحاسبة مرتكبي جرائم الحرب.

ولتلك الأسباب، ستصوت الدول الـ 27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي معارضة للتعديلين، وندعو جميع الدول الأخرى إلى أن تحذو حذونا.

السيدة ديسيجيس (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن النرويج وبلدي سويسرا.

نأسف لمشروعي التعديلين اللذين اقترحتهما روسيا (A/78/L.18 وA/78/L.19) واللذين يتألفان من حذف فقرتين من مشروع القرار

الهام (A/78/L.17)، إذ تشجع إحداهما الدول على أن تصبح أطرافا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتذكر الأخرى بأهمية القانون الدولي الإنساني ونظام روما الأساسي، فضلا عن دور المحكمة في تقديم المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني إلى العدالة.

إن المحكمة الجنائية الدولية عنصر أساسي في النظام القانوني الدولي، ولذلك نؤيدها تأييدا تاما في عملها لمكافحة الإفلات من العقاب. ونحث جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في نظام روما الأساسي على أن تفعل ذلك.

وللتذكير، أُدخلت هاتان الفقرتان قبل عدة سنوات واعتُمدتا بتوافق الآراء منذ ذلك الحين.

ونشجع جميع الدول على التصويت معارضة لمشروعي التعديلين المقترحين فيما يتعلق بالفقرة الثالثة والثلاثين من الديباجة والفقرة 8 من المنطوق بغية الإبقاء عليهما في مشروع القرار المذكور.

وعلاوة على ذلك، تمشيا مع التقليد المعتاد المتمثل في توافق الآراء بشأن هذا القرار، نشجع جميع الدول على تأييد النص بصيغته الحالية. ومن المهم اليوم أكثر من أي وقت مضى أن نوجه رسالة قوية تنم عن الوحدة إلى الجهات الفاعلة المعنية بهذا القرار.

السيدة أونغ (كندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تأسف كندا لرؤية مشروعي التعديلين على الفقرة 8 من المنطوق (A/78/L.19) والفقرة الثالثة والثلاثين من الديباجة (A/78/L.18). ويثير مشروعا التعديلين قلقا بالغا.

وتؤيد كندا، بوصفها دولة طرفا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، تأييدا قويا المحكمة ودورها في السعي إلى تحقيق المساءلة. وتتطرق الفقرة الثالثة والثلاثون من الديباجة إلى الهجمات المتعمدة ضد الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية أو قوات حفظ السلام. وتشير الفقرة إلى الأحكام ذات الصلة من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتعترف بدور المحكمة في مكافحة الإفلات من العقاب من خلال ضمان المساءلة ومحاسبة مرتكبي أخطر الجرائم التي تثير قلقا دوليا. وتدعو الفقرة 8 من المنطوق جميع الدول إلى أن يصبحوا أطرافا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وتشكل المحكمة الجنائية الدولية، بوصفها محكمة الملاذ الأخير، آلية أساسية نحو إنهاء الإفلات من العقاب. وتقتصر هاتان الفقرتان على التذكير بإحدى الأدوات المتاحة للمجتمع الدولي إذا شُنت الهجمات عمدا ضد الموظفين العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وقوات حفظ السلام. ومما يثير قلقا كبيرا أن الفقرتين تتعرضان حاليا للتهديد على حساب قضيتنا المشتركة. وتدين كندا محاولات تقويض دور المحكمة بتقديم مشروعي التعديلين المذكورين وتدعو جميع الوفود إلى التصويت ضدهما.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت قبل التصويت.

وقبل أن نمضي للبت في مشروع القرار A/78/L.17، تبت الجمعية العامة أولا – وفقا للمادة 90 من النظام الداخلي – في مشروعي التعديلين A/78/L.18 وA/78/L.19، واحدا تلو الآخر. وبعد البت في مشروع القرار A/78/L.17، تنتقل الجمعية بعد ذلك إلى مشاريع القرارات A/78/L.20 وA/78/L.21 و A/78/L.22، الواحد تلو الآخر.

ستبت الجمعية أولا في مشروع التعديل A/78/L.18.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

بيلاروس، الصين، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، نيكاراغوا، الاتحاد الروسي، الجمهورية العربية السورية

المعارضون:

ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، بنغلاديش، بربادوس، بلجيكا، بليز، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملديف، مالطة، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، ميانمار، ناميبيا، مملكة هولندا، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، السنغال، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سورينام، السويد، سويسرا، تايلند، تيمور – ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تونس، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فانواتو

الممتنعون عن التصويت:

الجزائر، أنغولا، البحرين، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بروني دار السلام، كوت ديفوار، جيبوتي، مصر، غينيا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليبيا، ماليزيا، موريتانيا، موزامبيق، نيبال، عمان، باكستان، الفلبين، قطر، المملكة العربية السعودية، سري لانكا، توغو، الإمارات العربية المتحدة، اليمن

رُفض مشروع التعديل A/78/L.18 بأغلبية 7 أصوات مقابل 88 صوتا، مع امتناع 30 عضوا عن التصويت.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): ننتقل الآن إلى مشروع التعديل A/76/L.19.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

بيلاروس، الصين، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، نيكاراغوا، الاتحاد الروسي، سري لانكا، الجمهورية العربية السورية

المعارضون:

ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، بنغلاديش، بربادوس، بلجيكا، بليز، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملديف، مالطة، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، ميانمار، مملكة هولندا، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بالاو، بنما، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، السنغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سورينام، السويد، سويسرا، تايلند، تيمور – ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تونس، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فانواتو

الممتنعون عن التصويت:

الجزائر، أنغولا، البحرين، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بروني دار السلام، كوت ديفوار، جيبوتي، مصر، غينيا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليبيا، ماليزيا، موريتانيا، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، عمان، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين،

قطر، المملكة العربية السعودية، سنغافورة، توغو، الإمارات العربية المتحدة، اليمن

رُفض مشروع التعديل A/78/L.19 بأغلبية 8 أصوات مقابل 84 صوتا، مع امتناع 32 عضوا عن التصويت.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن مشروعي التعديلين A/78/L.18 و A/78/L.19 لم يعتمدا، سنشرع في البت في مشروع القرار A/78/L.17.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/78/L.17 المعنون "سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة". هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/78/L.17؟

اعتمد مشروع القرار A/78/L.17 (القرار 118/78).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/78/L.20 المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ". هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/78/L.20؟

اعتمد مشروع القرار A/78/L.20 (القرار 119/78).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/78/L.21 المعنون "التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية". هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/78/L.21؟

اعتمد مشروع القرار A/78/L.21 (القرار 120/78).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/78/L.22، المعنون "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني". هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/78/L.22؟

اعتمد مشروع القرار A/78/L.22 (القرار 121/78).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة لتعليل التصويت أو شرح الموقف بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر مدتها على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد آل ثاني (قطر): بداية، نتشرف بالإدلاء بهذا البيان نيابة عن وفود دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي مملكة البحرين وسلطنة عمان ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ووفد بلدي، دولة قطر.

تعرب دولنا عن شكرها وتقديرها لوفد السويد على جهوده في تيسير القرار 119/78، المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ".

وقد انضمت وفود دولنا إلى التوافق حول القرار، إيمانا وتأكيدا منها على أهمية المسألة التي تطرق إليها القرار. ولكن، فيما يتعلق بالمواضيع المرتبطة بالاحتياجات الصحية الجنسية والإنجابية وخدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، وعلى الأخص في ما ورد في الفقرتين 63 و 64 من منطوق القرار، فإن دولنا تنظر إلى هذه المواضيع في إطار يتماشى مع تشريعاتها الوطنية والقيم الدينية والثقافية للمجتمع.

السيد غونساليس بيماراس (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): تؤيد كوبا الهدف النبيل للقرارات 118/78 و 119/78 120/78 و 121/78 التي اتُخذت للتو في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث.

وينبغي مواصلة تنفيذ تلك القرارات واستمرار جهود الأمم المتحدة في هذا المجال في امتثال صارم للقرار 182/46 ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للمساعدة الإنسانية الدولية، ولا سيما اشتراط تقديم المساعدة بموافقة البلد المتضرر وبناء على مناشدة منه.

ولا ينبغي تسييس المساعدة الإنسانية أو استغلالها لأغراض الهيمنة، المنبتة الصلة بالأهداف الإنسانية النبيلة. ولا ينبغي وضع

شروط لتقديم المساعدة الإنسانية واستخدامها للحصول على تنازلات من البلدان المتضررة.

وبناء على تلك المبادئ، شارك وفد بلدي في المفاوضات المتعلقة بالنصوص الإنسانية التي جرت مشاورات بشأنها وانضم إلى توافق الآراء. ومع ذلك، فيما يتعلق بالقرار 118/78 المعنون "سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية أفراد الأمم المتحدة"، أود أن أشير إلى أن وفد بلدي لا يؤيد أي إشارة إلى نظام روما الأساسي الذي لم تنضم كوبا إليه أو إلى المحكمة الجنائية الدولية، التي لا تعترف كوبا بولايتها، في الفقرة الرابعة والثلاثين من الديباجة والفقرة 8 من المنطوق.

ولهذا السبب، أيد وفد بلدي مشروعي التعديلين A/78/L.18 وA/78/L.19 اللذين استهدفا معالجة الشواغل المشروعة لمجموعة من البلدان التي تتجاوز مقصد القرار. ونظرا لأن مشروعي التعديلين لم يُعتمدا، لا بد أن ينأى وفد بلدي بنفسه عن الفقرة الرابعة والثلاثين من الديباجة والفقرة 8 من المنطوق ويعلن أنه لا يعتبرهما صيغة متفق عليها ولا يرى أنه ملزم بهما ولا بنطاقهما المحتمل.

من جهة أخرى، نلاحظ أن القرار 121/78 المعنون "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني" لا يشير إلى التدهور المقلق للحالة الإنسانية التي يواجهها الشعب الفلسطيني. وعلى الرغم من أن القرار لا يذكر ذلك، فإن هناك أدلة مثبتة، بما في ذلك من وكالات الأمم المتحدة، على أن الحالة الإنسانية في فلسطين، وخاصة في غزة، أخطر اليوم من أي وقت مضى. فالسكان المدنيون في غزة يتعرضون للقصف العشوائي والعمليات العسكرية منذ عدة أسابيع؛ وتدمير المنازل والمستشفيات والبنية التحتية المدنية والحرمان من الماء والغذاء والكهرباء والوقود؛ وتهجير آلاف الأشخاص قسرا؛ والعقاب جماعي؛ وانتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وجرائم حرب مكتملة الأركان وجرائم ضد الإنسانية، ترتكبها إسرائيل بلا مبرر أمام أعين المجتمع الدولي.

وإذا كان لدى أي شخص، في هذه المرحلة من الإبادة الجماعية التي تُرتكب ضد غزة، أي شك في مدى خطورة الحالة على أرض الواقع، فما عليه سوى قراءة رسالة الأمين العام المؤرخة 6 كانون الأول/ديسمبر (S/2023/962). وتفيد التقارير بمقتل أكثر من 000 15 شخص، كان أكثر من 40 في المائة منهم من الأطفال. ودُمّر أكثر من نصف جميع المنازل. وهُجِّر حوالي 80 في المائة من السكان البالغ عددهم 2,2 مليون نسمة قسرا. ونظام الرعاية الصحية في غزة آخذ في الانهيار. وقُتل ما لا يقل عن 130 من زملائنا في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

كم عدد الذين يجب أن يموتوا على أيدي إسرائيل بغطاء توفره الولايات المتحدة للإفلات من العقاب والذي يمنع الأمم المتحدة من اتخاذ إجراء في هذا الصدد؟ إلى أي مدى يجب أن يعاني الشعب الفلسطيني؟

ما فتئ أبناء الشعب الفلسطيني يتعرضون للصدمات بصورة منهجية على مدى عقود في ظل الاحتلال غير المشروع لأراضيهم واستعمارها ومن الانتهاكات لحقوقهم وممارسات الفصل العنصري ضدهم. لم تبدأ القصة في 7 تشرين الأول/أكتوبر.

إننا نرفض قتل المدنيين والأبرياء من جميع الأطراف المشاركة في النزاع، بغض النظر عن عرقهم أو أصلهم أو جنسيتهم أو دينهم.

ونكرر تأكيد دعمنا لإيجاد حل شامل وعادل ودائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس إقامة دولتين، بما يسمح للشعب الفلسطيني بممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة داخل حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، ويضمن أيضا حق العودة للاجئين.

ونؤكد من جديد تضامننا الكامل مع الشعب الفلسطيني ودعمنا له. إن فلسطين ليست وحدها.

السيدة أوتشوا إسبينياليس (نيكاراغوا) (*تكلمت بالإسبانية*): طلبت نيكاراغوا الكلمة لشرح موقفها بعد التصويت على القرار 118/78 المعنون "سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية أفراد الأمم المتحدة".

إن نيكاراغوا ليست دولة طرفا في نظام روما الأساسي. وفي هذا الصدد، ننأى بأنفسنا عن أي إشارة إلى المحكمة الجنائية الدولية في القرار.

وتؤمن نيكاراغوا بالعدالة الجنائية الدولية التي تتسم بالحياد وعدم الانتقائية والتي تكمل أنظمة العدالة الوطنية دون تسييس أو معايير مزدوجة.

السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): سأتوخى الإيجاز. لقد دعونا دائما ونواصل الدعوة إلى اتخاذ القرارات الإنسانية بتوافق الآراء في الجمعية العامة، ولا يشكل هذا العام استثناء.

ولكن، نظرا لموقف بلدنا من المحكمة الجنائية الدولية، الذي ذكرناه آنفا (انظر A/78/PV.46)، فإن وفد بلدنا ينأى بنفسه عن الفقرة الرابعة والثلاثين من ديباجة القرار 118/78، المعنون "سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية أفراد الأمم المتحدة"، والفقرة 8 من منطوقه.

وأود أيضا أن أشير إلى أن المحكمة الجنائية الدولية لم تحصل حتى على تأييد نصف الوفود الموجودة هنا في التصويت على مشروعي التعديل اللذين تقدمنا بهما اليوم (A/78/L.18 وA/78/L.19). ونعتقد أنه تصويت ينم عن الكثير.

السيد الخاقاني (العراق): يتقدم وفد بلدي بالتعليل ما بعد الاعتماد على مشروع القرار 121/78 المعنون "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني" الوارد في الوثيقة A/78/L.22.

في الوقت الذي يتقدم فيه وفد بلدي بالشكر إلى مقدمي مشروع القرار على تأكيدهم تقديم المساعدة الإنسانية إلى الشعب الفلسطيني، إلا أن وفد بلدي يعرب عن تحفظه على بعض المصطلحات الواردة في القرار والتي لا تنسجم مع تشريعاتنا الوطنية، فضلا عن أن مشروع القرار لا يعكس الوضع الراهن وما يتعرض له الشعب الفلسطيني في قطاع غزة من قتل للمدنيين العزل خصوصا الأطفال والنساء وكبار السن، وتدمير المنازل والمدارس والمستشفيات وغلق المعابر ومنع إيصال المساعدات الإنسانية، وغيرها من الأعمال الوحشية التي ترتكبها القوة القائمة بالاحتلال والتي تتعارض مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

كما يقدم وفد بلدي تعليل ما بعد اعتماد القرار الوارد في الوثيقة 118/78 وينأى وفد بلدي عن أي إشارة إلى المحكمة الجنائية الدولية أينما وردت في مشروع القرار.

السيد إيفانيي (هنغاريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي، على إعطائي الكلمة للإدلاء ببيان بشأن القرار 120/78 الذي اتخذناه للتو.

يساور هنغاريا بالغ القلق إزاء التأثير المتزايد للكوارث الطبيعية، مما يؤدي إلى خسائر في الأرواح في جميع أنحاء العالم وانعدام الأمن الغذائي وظهور التحديات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنزوح وتدمير المنازل والبنية التحتية. ومع ذلك، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنسجل موقفنا بشأن الفقرة 13 من ديباجة القرار التي تتضمن إشارات إلى الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. ونود أن نشير إلى أن هنغاريا لم تؤيد الاتفاق العالمي ولا تشارك في تنفيذه. لذلك، لا يمكننا قبول أي إشارة إليه في الوثائق الدولية. وبالتالي، تود هنغاريا أن تنأى بنفسها عن الفقرة 13 من ديباجة القرار.

السيدة كافاليوسكايا (بيلاروس) (*تكلمت بالروسية*): يود وفد بلدي أن يدلي بتعليق على القرار 118/78.

تتشاطر بيلاروس الشواغل إزاء المسألة البالغة الأهمية المتمثلة في سلامة العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وأمنهم وتنضم إلى توافق الآراء بشأن القرار. بيد أننا في الوقت نفسه ننأى بأنفسنا عن الفقرة 33 من ديباجته والفقرة 8 من منطوقه ولا نعتبر أنفسنا ملزمين بهذين الحكمين.

السيد زامبرانا فلوريس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): تود دولة بوليفيا المتعددة القوميات أن تأخذ الكلمة لتعليل موقفها بعد اتخاذ القرار 121/78 المعنون "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني".

ولئن كان وفد بلدي قد انضم إلى توافق الآراء بشأن القرار، كنا نود أن يكون لدينا نص يعكس بصورة أفضل الحالة الراهنة في الشرق الأوسط والحالة المأساوية التي يمر بها الشعب الفلسطيني. لا يمكن أن تستمر إسرائيل في قتل الشعب الفلسطيني بلا ضمير ولا يمكنها أن تستمر في قتل العاملين في المجال الإنساني التابعين للأمم المتحدة. يجب أن يتخذ المجتمع الدولي والدول الأعضاء إجراءات يمكن أن توقف هذه المجزرة. يدل موقف إسرائيل على عدم احترام المجتمع الدولي بأسره ولا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت بعد التصويت.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند 72 من جدول الأعمال وبنوده الفرعية من (أ) إلى (ج).

البند 13 من جدول الأعمال (*تابع*)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

مشروعا القرارين (A/78/L.11 و A/78/L.16)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا ليعرض مشروع القرار A/78/L.11.

السيد تامسار (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن إستونيا وإيطاليا وبولندا وتركيا ورواندا وفيجي وقطر وكوستاريكا وكولومبيا وكينيا ولاتفيا ومصر والهند، أود أن أعرض مشروع القرار A/78/L.11 "اليوم العالمي لتنظيف البيئة" في إطار البند 13 من جدول الأعمال.

لا يخفى على أحد أننا نواجه أزمة نفايات عالمية حيث يولد العالم أكثر من بليوني طن من النفايات الصلبة البلدية كل عام. وإذا لم يُتخذ أي إجراء، فمن المقرر أن تتضاعف هذه الكمية بحلول عام 2050. وما فتئت حركة اليوم العالمي لتنظيف البيئة، التي بدأت حركة مدنية منطلقة من القاعدة، تحشد ملايين المواطنين على مدار سنوات لتنظيف محيطهم واتخاذ خطوة تشكل بشكل جماعي قفزة حاسمة إلى الأمام، مع أنها تبدو صغيرة، نحو عالم خال من النفايات.

هذا العام، قام حوالي 19,1 مليون شخص في 195 بلدا وإقليما بتنظيف مجتمعات وبيئات حضرية وشواطئ وغابات من القمامة والنفايات. لقد أحدثوا فرقا. وكان الاتجاه الأكثر أهمية وتميزا هذا العام هو الزيادة الملحوظة في مشاركة الشباب، وهي خبر يثلج الصدر. بالإضافة إلى التنظيف المادي، كان لليوم العالمي لتنظيف البيئة أيضاً دور فعال في زيادة الوعي بأهمية إدارة النفايات وإزالة النفايات غير المجمعة والنفايات البلاستيكية القديمة في البيئة لإحداث تغيير دائم في العقلية المجتمعية.

والهدف الرئيسي لمشروع القرار A/78/L.11 هو إعلان يوم 20 أيلول/سبتمبر يوماً عالمياً لتنظيف البيئة مدرجاً في تقويم الأمم المتحدة بغية إعطاء دعم إضافي وأهمية إضافية للحركة والتعجيل بأنشطتها من خلال إبرازها بصورة أفضل. لقد اتخذ بالإجماع في حزيران/يونيه قرار يوصي الجمعية العامة بإعلان يوم 20 أيلول/سبتمبر يوماً دولياً عالمياً لتنظيف البيئة في جمعية موئل الأمم المتحدة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في نيروبي في حزيران/يونيه. ونشكر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على موافقته على تيسير الاحتفال باليوم العالمي لتنظيف البيئة وعلى كل دعمه في هذه الرحلة.

ونود أيضاً أن نشكر جميع الوفود على مشاركتها البنّاءة طوال المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار في تشرين الأول/أكتوبر، ونود أن نشكر بإخلاص جميع الوفود التي شاركت في تقديم مشروع القرار لإظهار دعمها لهذه المبادرة الشعبية العالمية لكي نعمل بصورة جماعية على جعل كوكبنا مكاناً أفضل وأنظف. ونأمل أن ينضم إليها آخرون أيضاً.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو ليعرض مشروع القرار A/78/L.16.

السيد غارسيا توما (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): يود وفد بيرو، بعرضه مشروع القرار A/78/L.16، المعنون "اليوم الدولي للبطاطا"،

أن يعرب عن تقديره وشكره للدول الأعضاء الـ 37 التي أيدت بقوة هذه المبادرة بأن شاركتْنا منذ البداية في تقديمها.

لقد أظهر التاريخ والعلوم بشكل قاطع أن البطاطا، المعترف بأنها نشأت في مرتفعات جبال الأنديز في أمريكا الجنوبية، هي أكثر من مجرد غذاء أساسي. إنها رمز للتراث الثقافي ومورد غذائي أساسي يتجلى يومياً بين شعوبنا بطرق لا تعد ولا تحصى ولها تأثير مفيد على حياة الملايين من الناس. لقد تم العثور على الآثار الأولى لتدجينها في ثقافة تشيليكا في ليما، قبل حوالي 000 5 عام. وكانت زراعتها حيوية لتطوير ثقافات ما قبل الإنكا والإنكا التي طورت حتى طرق المعالجة التي جعلت من الممكن حفظ البطاطا. وبالتالي أدى تخزين البطاطا في مبانٍ تعرف باسم التامبو إلى تطوير أحد أنظمة الأمن الغذائي الأولى. وقد أسفرت عملية تدجينها في بيرو عن ما يقرب من 000 3 نوع مسجل حالياً في مصارف البذور.

لقد كان هنالك بطء في تقبّل البطاطا في البداية وتمت مقاومتها حتى عند إدخالها إلى أوروبا عبر إسبانيا عام 1560 بمبادرة من الفاتح والمؤرخ بيدرو سييزا دي ليون. كان يُنظر إليها على أنها مجرد عجيبة نباتية وشكك فيها البعض لأنها لم تُذكر في أي نص مقدس. في هذا الصدد، قيل إنها كانت من عمل الشيطان، حيث بدا أن نموها السريع يثبت أن ثمرة الطبيعة هذه كانت تخضع لنوع من التعويذات. وبفضل مثابرة الصيدلي النباتي الفرنسي وصاحب الذوق الرفيع أنطوان أوغستين بارمنتييه، أصبحت البطاطا مقبولة على موائد عشاء الناس على نطاق واسع وذات قيمة عالية لنكهتها وخصائصها الغذائية. وينبغي أن نتذكر أيضاً أنها كانت وسيلة قوية لمكافحة المجاعة بالنسبة للعديد من شعوبنا.

تواصل مساهمة البطاطا في الإمدادات الغذائية العالمية نموها، وقد تضاعف استهلاكها بأكثر من الضعف على مدى السنوات الـ 30 الماضية. وهي تُزرع حالياً على مساحة تفوق 24 مليون هكتار في أكثر من 150 بلداً. ووفقاً لإحصاءات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، يقدر الإنتاج العالمي منها بـ 400 مليون طن سنوياً. لذلك فهي مورد غذائي لا يقدر بثمن ومصدر كبير للدخل للأسر والمنتجين الريفيين. في ذلك الصدد، ترى بيرو أن من المناسب زيادة الوعي العالمي بيوم هذه الدرنة في النظام الغذائي للأسرة والاقتصاد العالمي من خلال تحديد اليوم الدولي للبطاطا الذي سيحتفل به، كما هو مقترح في مشروع القرار، في 30 أيار/مايو من كل عام. ومن شأن هذا التدبير أن يمكّننا من لفت الانتباه إلى أهمية محصول الأجداد هذا في استدامة الجهود الرامية إلى الحد من الجوع وسوء التغذية والفقر، فضلاً عن تعزيز التنمية الزراعية والأمن الغذائي والحفاظ على التنوع البيولوجي وعمل النظم الإيكولوجية.

واعتماد مشروع القرار الذي نقدمه اليوم سيعزز تنفيذ الأنشطة الداعمة لكامل سلسلة القيمة لزراعة البطاطا، بالإضافة إلى حفز التعاون واعتماد تدابير لضمان استدامة إنتاجها واستهلاكها. في هذا الصدد، يستند مشروع القرار إلى التوصية الواردة في القرار 2023/3، الذي اتخذ بتوافق الآراء في تموز/يوليه من هذا العام في الدورة الثالثة والأربعين لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الذي يتضمن بدوره الموافقات الفنية للجنة الزراعة التابعة للمنظمة ومجلس المنظمة. ونشكر منظمة الأغذية والزراعة على الدعم الفني الذي قدمته لجعل هذه المبادرة حقيقة واقعة، ونرحب باستعدادها لتيسير الاحتفال بهذا اليوم الدولي.

وسأختتم بياني بالإشارة إلى الأهمية التاريخية للبطاطا في الكفاح العالمي ضد الجوع، وأهميتها في صقل ذوق الطهي وأهميتها الاقتصادية في الوقت الحاضر، الناجمة عن دورها في النشاط الزراعي والصناعي لشعوبنا. ونشكر جميع الأعضاء الذين شاركوا في تقديم مشروع القرار A/78/L.16 وندعو الوفود التي لم تنضم إلينا بعد إلى أن تفعل ذلك.

الرئيس بالنيابة *(تكلم بالإنكليزية)*: تبت الجمعية الآن في مشروعي القرارين A/78/L.11 و A/78/L.16.

وأعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد لينت (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): فيما يتعلق بمشروع القرار A/78/L.11، المعنون "اليوم العالمي لتنظيف البيئة"، أود أن أعلن أن البلدان التالية، ومنذ تقديم مشروع القرار، بالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، قد انضمت أيضاً إلى مقدميه وهي: الأردن، إسبانيا، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أيرلندا، بالاو، البحرين، بلجيكا، بلغاريا، بوتسوانا، توغو، جزر سليمان، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جيبوتي، الدانمرك، زامبيا، السلفادور، السنغال، سورينام، السويد، شيلي، صربيا، طاجيكستان، غانا، غواتيمالا، فانواتو، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كوبا، الكويت، كيريباس، ليسوتو، مالطة، المغرب، مقدونيا الشمالية، ملديف، موناكو، النرويج، النمسا، نيجيريا، هنغاريا، هولندا، اليابان واليونان.

أود أيضاً أن أعلن أن البلدان التالية، ومنذ تقديم مشروع القرار A/78/L.16 المعنون "اليوم الدولي للبطاطا"، بالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، قد انضمت أيضاً إلى مقدميه وهي: أذربيجان، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوروغواي، إيطاليا، بالاو، البحرين، البرازيل، البرتغال، بلغاريا، تركيا، تشاد، الجبل الأسود، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية مولدوفا، جيبوتي، رومانيا، سان مارينو، سورينام، طاجيكستان، فانواتو، الفلبين، قيرغيزستان، كوبا، كوستاريكا، كينيا، لاتفيا، ليختنشتاين، الهند واليونان.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/78/L.11، المعنون "اليوم العالمي لتنظيف البيئة". هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/78/L.11؟

اعتمد مشروع القرار A/78/L.11 (القرار 122/78).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/78/L.16، المعنون "اليوم الدولي للبطاطا". هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/78/L.16؟

اعتمد مشروع القرار A/78/L.16 (القرار 123/78).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 13 من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة 17/15.